

Distr.
GENERAL

A/50/287
S/1995/575
14 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الخمسون

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ١١٤ (ج) من القائمة الأولية*

مسائل حقوق الانسان: حالات حقوق الانسان
وتقارير المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن وإلى المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة التقرير الدوري الذي أعده السيد تاديوشي مازوفيتسكي، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان، عن حالة حقوق الانسان في اقليم يوغوسلافيا السابقة، وفقا للفقرة ٤٢ من قرار لجنة حقوق الانسان ٨٩/١٩٩٥ المؤرخ ٨ آذار/مارس ١٩٩٥.

المرفق

تقرير دوري مقدم من السيد تاديوش مازوفيتسكي، المقرر الخاص
للجنة حقوق الانسان عملاً بالفقرة ٤٢ من قرار اللجنة ٨٩/١٩٩٥

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٥ - ١	مقدمة
		أولا -
		كرواتيا - سلافونيا الغربية (القطاع الغربي)
٤	١٨ - ٦	ألف - الأحداث التي وقعت أثناء العملية العسكرية
٧	٢٧ - ١٩	باء - الاحتجاز الجماعي
٨	٣٠ - ٢٨	جيم - اللاجئين
٩	٣١	دال - الحالة في القطاع الشرقي
		هاء - حالة حقوق الإنسان في سلافونيا الغربية بعد
٩	٤٠ - ٣٢	عودة الإدارة الكرواتية
١١	٥٠ - ٤١	واو - تدابير بناء الثقة
١٣	٥٧ - ٥١	زاي - الاستنتاجات
١٤	٦٤ - ٥٨	حاء - التوصيات
		ثانيا -
		البوسنة والهرسك
١٦	٨٠ - ٦٥	ألف - سراييفو
		باء - انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق
		المدنيين في مناطق أخرى من المناطق التي
٢٠	٨٧ - ٨١	حددها الأمم المتحدة "كمناطق آمنة"
٢١	٩٦ - ٨٨	جيم - بانيا لوكا
٢٣	١٠٨ - ٩٧	دال - منطقة البوسنة الوسطى وموستار
٢٦	١٢١ - ١٠٩	هاء - الاستنتاجات والتوصيات
		برنامج اجتماعات المقرر الخاص أثناء البعثة (٢٣ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه
		١٩٩٥)
٢٩		مرفق

مقدمة

١- قام المقرر الخاص ببعثة الى كرواتيا والبوسنة والهرسك في الفترة من ٢٢ أيار/مايو الى ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، وفقاً للولاية التي كلفته بها لجنة حقوق الانسان. وتصادف أن تمت البعثة في لحظة أزمة كبيرة في هذه الأراضي. فقد جرت بعد وقت قصير من الهجوم الكرواتي في سلافونيا الغربية، وتكشفت الأحداث الأساسية التالية أثناء القيام بالبعثة:

مذبحة راح ضحيتها ٧١ مدنياً في توزلا؛

ازدياد القصف المدفعي لسراييفو مما أدى الى الكثير من الوفيات والاصابات بين المدنيين؛

أخذ عاملين في الأمم المتحدة رهائن؛

تصعيد الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في منطقة بانيا لوكا.

٢- وبسبب عقبات شتى، لم تمتد بعثة المقرر الخاص إلا إلى سلافونيا الغربية في كرواتيا، ووسط وجنوب البوسنة والهرسك. ويرد البرنامج المفصل للبعثة في مرفق هذا التقرير. ويعرض هذا التقرير نتائج المقرر الخاص عن المناطق التي زارها فضلاً عن معلومات بشأن التطورات الهامة لحقوق الانسان في المناطق التي عجز عن زيارتها إما بسبب الحالة الأمنية أو عدم تمكنه من الوصول إليها، مثل سراييفو، وغيرها من "المناطق الآمنة" التي سمّتها الأمم المتحدة، وبانيا لوكا.

٣- ويود المقرر الخاص أن يؤكد في البداية أنه يلزم متابعة التحقيق قبل التمكن من الحصول على صورة واضحة للأحداث في سلافونيا الغربية. ومن اللازم بصفة خاصة جمع شهادات الشهود من اللاجئين الصربيين الموجودين حالياً في أراض تسيطر عليها سلطات الصرب البوسنيين القائمة واستناداً الى الأمر الواقع^(١) في البوسنة والهرسك أو في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو في أراض ما يسمى "بجمهورية كرايينا الصربية". وقد رُفِض السماح سواء للمقرر الخاص أو للموظفين الميدانيين بزيارة هذه الأراضي رغم ما قُدم من طلبات عديدة.

٤- أما السلطات في كرواتيا وفي البوسنة والهرسك فقد عرضت تعاونها أثناء البعثة. ويود المقرر الخاص أن يعرب عن امتنانه لممثلي السكان المحليين والمنظمات غير الحكومية لما أبدوه من استعداد لاطلاعه على ما لديهم من المعلومات والآراء ذات الصلة.

٥- ويرحب المقرر الخاص بالتعاون الكامل الذي قدمته في تنفيذ ولايته قوات الأمم المتحدة للسلم، وخاصة عنصرها المدني وشرطة الأمم المتحدة المدنية، ويؤمل أن تواصل هذه القوات القيام بدور نشط في ميدان حقوق الانسان في المنطقة.

أولا - كرواتيا - سلافونيا الغربية (القطاع الغربي)

ألف - الأحداث التي وقعت أثناء العملية العسكرية

٦- في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، شنت جمهورية كرواتيا عملية عسكرية كبيرة في سلافونيا الغربية، منتهكة بذلك اتفاق وقف إطلاق النار المعقود في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. وكانت سلافونيا الغربية (القطاع الغربي) قد أُعلنت منطقة مشمولة بحماية الأمم المتحدة، وخاضعة لحماية ورصد الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٢، عملاً بقرارات مجلس الأمن واتفاقيات وقف إطلاق النار التي توسطت فيها الأمم المتحدة، كانت تشكل جزءاً مما يسمى "بجمهورية كرايينا الصربية". وبدعم من نحو ٣٠ دبابة، تحركت قوات الجيش الكرواتي إلى هذا القطاع في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ من ثلاثة اتجاهات واندفعت نحو حدود البوسنة والهرسك إلى الجنوب، مستولية على معظم الأراضي التي يسيطر عليها الصرب، وذلك في غضون ٣٦ ساعة، وعلى القطاع برمته بحلول يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٥. ولم تتخذ قوات الأمم المتحدة في القطاع الغربي، والتي تضم كتائب من أربعة بلدان، أي إجراء لرد هجوم الجيش الكرواتي. وقد سد الجيش الكرواتي جميع المنافذ أمام المراقبين الدوليين في معظم أنحاء منطقة العملية العسكرية ولمدة أربعة أيام بعد بدئها، وفي بعض المناطق لمدة أسبوع كامل.

١ - منطقة أوكوتساني

٧- وقع أشد القتال كثافة في القطاع في نصفه الجنوبي، ومعظمه حول مدينة أوكوتساني. وقد فر عدد يصل إلى ١٠ ٠٠٠ شخص من هذه المنطقة إلى أراضي البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها الصرب في ٢-١ أيار/مايو ١٩٩٥ في قافلة شملت مدنيين كثيرين إلى جانب عدد من جنود "جمهورية كرايينا الصربية" ومركباتها العسكرية. وعانى الطريق من أوكوتساني إلى المعبر داخل هذه الأراضي على جسر نهر سافا من قصف مدفعي كثيف من القوات الكرواتية أثناء هذه الفترة، وقصفت الطائرات الحربية الكرواتية جانبي النهر. وقد تعذر حتى الآن التأكد بدقة من عدد المدنيين الذين قتلوا في مسار هذه الأحداث. ووفقاً لمصادر الحكومة الكرواتية، قُتل نحو ٢٠ مدنياً من جمهورية كرايينا الصربية في القطاع أثناء العملية برمتها؛ إلا أن تقارير اللاجئين الذين نجحوا في عبور النهر تشير إلى أن العدد على طريق أوكوتساني - نهر سافا وحده قد يكون أعلى من هذا بكثير.

٨- وفي شمال جسر نهر سافا، أبلغت قوات الأمم المتحدة، التي انسحبت من مواقعها في ٢ أيار/مايو ١٩٩٥، عن رؤية جثث عديدة لمدنيين متناثرة على طول الطريق بين النهر ونوفي فاروس جنوبي أوكوتساني، وعن وجود عدد يصل إلى ٣٠ قتيلاً مدنياً في عربات متجمعة في نوفي فاروس ذاتها. وقد سُمعت أصوات طلقات كثيرة من الأسلحة الآلية في المنطقة في ذلك الوقت، وبدأ أن القتلى لم يكونوا ضحايا لنيران المدفعية. وفي حادثة مماثلة شمالاً على الطريق ذاته، أبلغ مصدران مختلفان الموظفين الميدانيين المكلفين بمساعدة المقرر الخاص عن ادعاءات بقتل عدد يصل إلى ١٠ أشخاص في بنكوفاتس بنيان الرشاشات الكرواتية ليلة ٢-١ أيار/مايو ١٩٩٥ وكان هؤلاء يعتلون إحدى الشاحنات بقصد اللجوء.

٩- ولم تكن لدى الصربيين القاطنين بعيدا عن الطريق المؤدي الى الحدود سوى فرصة ضئيلة للفرار إلى أراضي البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها الصرب، وبذلك تعين عليهم أن يواجهوا القوات العسكرية الكرواتية أثناء اجتياحها للقطاع. ووفقاً لتقارير وردت الى المقرر الخاص، بما فيها تقرير من شاهد عيان، فإن قوات الجيش الكرواتي التي دخلت قرية باكلينتسا من رنوفسكا في ١ أيار/مايو ١٩٩٥ راحت على ما يبدو تطلق النار دون تمييز على المدنيين والمنازل، رغم عدم مواجهتها لأي مقاومة ويحتمل أن تكون قد قتلت عددا يصل الى ١٠ مدنيين في ذلك الموقع. وابلغ أحد المصادر أنه شاهد جنود الجيش الكرواتي يلتقون بجثتي امرأتين في إحدى الآبار. وفي ٢ أيار/مايو ١٩٩٥، أبلغ بعض أفراد الأمم المتحدة الفارين من أوكوتساني في اتجاه الغرب، عن طريق باكلينتسا في اتجاه نوفسكا، أنهم شاهدوا نحو ٥٠ جثة على الطريق منها جثث مدنيين، وبالقرب من باكلينتسا، أفادت التقارير أيضا عن قيام الجيش الكرواتي باحتجاز مجموعة ضمت ١٥ مدنيا صربيا أثناء فرارهم في اتجاه أوكوتساني عن طريق ممر في الغابات، وفصل الرجال عن النساء والأطفال وضربهم ضربا مبرحا، وإرغام جميع أفراد هذه المجموعة على التخلي عما في حوزتهم من المال والأشياء الثمينة.

١٠- ويدعى أن ١٦ مدنيا قتلوا في قريتي ميداري وترنوفو في ٢ أيار/مايو ١٩٩٥ على يد جنود الجيش الكرواتي ثم دفنوا في مقبرة جماعية بالقرب من الجبابة. وهذه الحالة تحتاج الى مزيد من التحقيق إذ توجد شواهد على أن الضحايا قتلوا في منطقة لم تشهد وقوع أي قتال معين.

١١- وأفادت التقارير بأن جنود الجيش الكرواتي الذين دخلوا قرية غورنيا سوميتليتسا في ٤ أيار/مايو فتحوا النار على مجموعة ضمت نحو ١٥ مدنيا أثناء محاولتهم الفرار من المنطقة، فقتلوا اثنين منهم. ولاحظ الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص، أثناء زيارة للموقع في ١١ أيار/مايو، وجود آثار تنم عن حفر قبرين جديدين فيه.

١٢- وفي الفترة بين ٢ و٤ أيار/مايو ١٩٩٥، أفادت التقارير بأن القوات العسكرية الكرواتية قامت بعملية تطهير مكثفة في المناطق المحيطة بأوكوتساني، غرباً في اتجاه نوفسكا وجنوباً في اتجاه جسر نهر سافا. وأفادت التقارير عن وجود آلة لبث المواد الكيميائية المطهرة في المنطقة، وشوهدت جثث تحمّل على شاحنات، ووفقاً لتقرير موثوق به شوهدت قافلة شاحنات تبريد في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ متجهة غرباً من أوكوتساني على الطريق الرئيسي المتجه الى زغرب. وعندما جاء الوقت الذي سمح فيه للمراقبين الدوليين بدخول المنطقة بعد يوم ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، لم توجد أي علامات ظاهرة على حدوث انتهاكات للقانون الانساني.

٢ - منطقة باكراتس

١٣- في ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ توقف القتال في غافرينيتسا، إحدى ضواحي باكراتس (المدينة الرئيسية في شمال المنطقة التي يسيطر عليها الصرب في القطاع الغربي)، بعد أن قبل الجانبان بصفة مبدئية عملية "تسريح" شاركت في التوسط فيها الكتيبة الارجنتينية المحلية التابعة للأمم المتحدة. وهذا الاتفاق كان

سيُسمح لنحو ٦٠٠ من مقاتلي "جمهورية كرايينا الصربية" الذين تجمعوا في غافرينيتسا وأسرهم بالعبور بسلام إلى البوسنة بعد أن يسلموا تدريجياً أسلحتهم (باستثناء الأسلحة الشخصية) إلى الأمم المتحدة خلال خمسة أيام.

١٤- وفي الساعة ١٤/٠٠ من بعد ظهر ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، وقبل ساعة واحدة من موعد استئناف المباحثات بشأن التسريح، بدأت القوات الكرواتية قصفاً مدفعياً مكثفاً على المنطقة التي تجمع فيها جنود جمهورية كرايينا الصربية في غافرينيتسا. وقد قيل إن هذا الهجوم إنما شُنّ رداً على نيران أطلقت من مواقع لجمهورية كرايينا الصربية، ولو أن المراقبين الدوليين الموجودين على مسرح الأحداث قد نضوا صدور هذه النيران. وأفادت التقارير أن عدداً من المدنيين قد قتلوا، ومنهم فتاتان، في هذا القصف، كما جرح آخرون. وقد طلب الجيش الكرواتي، وحقق فعلاً الاستسلام غير المشروط لمقاتلي جمهورية كرايينا الصربية في غافرينيتسا نحو الساعة ١٦/٠٠ من بعد ظهر ذلك اليوم.

٣ - ملاحظات عامة

١٥- في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥، ذكر وزير دفاع كرواتيا أثناء ملاحظات أدلى بها في البرلمان أن ٣٥٠ إلى ٤٥٠ من جنود جمهورية كرايينا الصربية قتلوا كما أصيب ٢٠٠ بجراح أثناء العملية التي قامت بها القوات الكرواتية التي تكبدت ٣٧ قتيلاً ونحو ١٥٠ جريحاً. ولم يقدم أي أرقام عن أعداد القتلى المدنيين. إلا أن أرقام حكومة كرواتيا التي أعلنت في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥ حددت عدد القتلى من الصرب بأنهم ١٨٨ قتيلاً، ويدعى أن بينهم ٢٠، بل عدد قد يصل مجموعه إلى ٥٤، من المدنيين. ولاحظ الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥ وجود مواقع دفن في فربوفلياني وأوكوتساني يبدو أنها قبور جماعية. وبعد ذلك بدلت ملامح هذه المواقع بشكل ملموس، فأهملت أكوام فرادى من التراب عليها ووضعت فوقها صلبان وذلك قبيل انتهاء شهر أيار/مايو. وذكرت حكومة كرواتيا أن ١٨٨ جثة، منها ١٢٧ جثة تم التعرف عليها، مدفونة حالياً في ١٣ جبانة حول المنطقة. غير أن الحكومة ترفض إعلان بيانات عن هويات معظم قتلى الحرب.

١٦- وفي الوقت نفسه، ادعت الحكومة أنها عالجت ١٠ أفراد جرحى لاغير من جمهورية كرايينا الصربية في مستشفيات كرواتيا. وتقدر الأمم المتحدة أن نحو ٥٠٠ جريح من جمهورية كرايينا الصربية قد فروا إلى أراضي البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها الصرب، وذلك ضمن صفوف السكان الصربيين المنسحبين أثناء اليومين الأولين من العملية العسكرية.

١٧- وقد دمر أكثر من ١٠٠ منزل أثناء الهجوم العسكري في سلافونيا الغربية. ووفقاً لتقرير موثوق به ورد إلى المقرر الخاص، فقد اعترف رئيس الشرطة الجديد في أوكوتساني بأن بعض المنازل في فربوفلياني وكوفاتس وأوكوتساني نسفت عمداً بعد بدء القتال لأن "هذه القرى كانت معروفة بأنشطتها الإرهابية في الماضي". كما وقعت حوادث نهب عديدة على يد القوات الكرواتية الزاحفة، وبدرجة أقل على

يد قوات جمهورية كرايينا الصربية المتقهقرة. وشاهد الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص اصابات بالغة لحقت بأكثر من ٥٠ مسكنا في مختلف أنحاء القطاع.

٤ - اعتداءات قوات جمهورية كرايينا الصربية على المدنيين في كرواتيا خارج منطقة العملية العسكرية

١٨- ردأ على هجوم كرواتيا في سلافونيا الغربية، أمرت سلطات جمهورية كرايينا الصربية بسلسلة من الاعتداءات بالمدفعية والصواريخ على عدة مدن كرواتية، منها كارلوفاتس وسيساك، تم تنفيذها في ٢-٣ أيار/مايو ١٩٩٥. وتم اطلاق أكثر من ١٠ صواريخ أوركنا حملة بقنابل عنقودية أثناء ساعات الظهيرة على العاصمة الكرواتية زغرب، مما أدى الى مقتل ٦ مدنيين وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين. وأصاب صاروخ مستشفى للأطفال في قلب المدينة.

باء - الاحتجاز الجماعي

١٩- شرعت السلطات الكرواتية، فور استعادتها السيطرة على سلافونيا الغربية، في احتجاز جميع الذكور تقريباً وخاصة من المنطقة المحيطة بباكراتس (غافرينيتسا). فقد أقتيد ٤٩٤ ١ من الذكور، منهم شبان وبعض المسنين، الى الحجز في ثلاثة مراكز محلية في مدن بيلوفار، وبوزيغا، وفارازدين.

٢٠- وفي مراكز الحجز المؤقت، راح السجناء يستجوبون في عملية وصفتها سلطات كرواتيا بأنها محاولة للتعرف على هوية "مجرمي الحرب" المحتملين؛ وأُعلن أن جميع المحتجزين الآخرين سيطلق سراحهم دون قيد أو شرط بموجب أحكام قانون "الاسقاط" الذي يعفيهم من إمكانية ملاحقتهم عن أنشطة قاموا بها لصالح "جمهورية كرايينا الصربية". وفتحت هذه المراكز للفتيش الدولي وسمح لعشرات من المسؤولين وممثلي الصحافة بدخولها لمشاهدة المحتجزين الذين جمعوا على بطانيات فرشت على أرض قاعة للألعاب الرياضية.

٢١- ووفقا للمراقبين الدوليين، بدا أن المحتجزين لم يعانون من إساءة معاملة كبيرة أثناء هذه المرحلة الأولية. غير أن المقرر الخاص تلقى تقارير عديدة يعول عليها تفيد بإساءة معاملة السجناء بعد بضعة أيام من بدء برنامج الاحتجاز. ووردت تقارير عديدة عن وقوع عمليات ضرب في مركز فارازدين، وأبلغت حكومة كرواتيا المقرر الخاص بأن شرطيا كان يعمل بالمركز قد طرد من عمله وقد يقدم للمحاكمة. وأفاد محتجز سابق مَسَن قام الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص باستجوابه أثناء تلقيه العلاج الطبي عن اصاباته بأن غرغا بعيدة عن أعين المراقبين الدوليين كانت تستخدم في فارازدين لضرب السجناء.

٢٢- وذكر محتجزون سابقون آخرون أنهم ضربوا وأهينوا بالألفاظ، وحدث ذلك لبعضهم بعد نقلهم من المركز المحلي في بوزيغا الى سجن بوزيغا وللبعض الآخر أثناء نقلهم بحافلة (بعد منتصف الليل) من سجن

ببيلوفار للافراج عنهم في باكراتس. ويدعى أن الواقعة الأخيرة شملت نحو ٢٥ سجيناً وارتكبها أحد رجال الشرطة العسكرية على الحافلة ليلة ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥.

٢٣- وأفرجت حكومة كرواتيا عن معظم السجناء الـ ١٤٩٤ في غضون أيام قليلة، وعن بعضهم بعد نحو أسبوعين. غير أنه لم يحصل أي من هؤلاء الأفراد على إشعار خطي بحمايته من الملاحقة مستقبلاً بموجب قانون "الإسقاط". ووفقاً للمعلومات التي وردت حتى نهاية حزيران/يونيه، تواصل السلطات احتجاز نحو ١٨٦ رجلاً لاجراً مزيد من التحقيقات في مرافق السجون العادية في مدن زغرب، وأوسيك، وببيلوفار، وبوزيغا، فضلاً عن ١٩ شخصاً يدعى أنهم من أسرى الحرب المغتربين في معتقل عسكري في شبليت، الأمر الذي يتعارض مع التأكيدات المقدمة إلى المقرر الخاص في أوائل حزيران/يونيه بأن معظمهم سيطلق سراحهم قريباً. وقد تسبب إمتناع الحكومة في البداية عن تقديم البيانات إلى الأقارب والوكالات الدولية بشأن هويات ومواقع الأشخاص المحتجزين في إثارة شعور بالغ بعدم الأمن والانزعاج بين الأسر المتبقية في منطقة باكراتس.

٢٤- وتلقى المقرر الخاص تقارير عن عديد من عمليات إعادة الاعتقال في غافرينيتسا وضواحيها لأشخاص سبق أن أفرج عنهم من الحجز. وأسهمت حوادث إعادة الاعتقال هذه في عدم الأمن الذي يحس به الصرب المتبقون في القطاع.

٢٥- وتفيد التقارير بأن الحق في المحاكمة العادلة لأولئك الموجودين حالياً في الحجز ليس مكفولاً بشكل كامل، إذ يبدو أن فرص الاستعانة بمحامٍ غير كافية ولم توجه تهم محددة على ما يبدو إلى الكثيرين منهم. ويدرس الموظفون الميدانيون هذا الوضع، وسيبلغ المقرر الخاص الحكومة بالنتائج التي يخلص إليها في حينها.

٢٦- وفي ٩ حزيران/يونيه، تم رسمياً تمديد نطاق قانون "الإسقاط" الذي يكفل عدم ملاحقة أي من جنود "جمهورية كرايينا الصربية"، باستثناء من يدعى ارتكابهم جرائم حرب، ليشمل الأشخاص الذين اعتقلتهم السلطات الكرواتية أثناء العملية التي جرت في سلافونيا الغربية.

٢٧- وفي اجتماع عقد في ٢ حزيران/يونيه مع ممثلي حكومة كرواتيا، طلب المقرر الخاص منح اللجنة الدولية للصليب الأحمر الحرية الكاملة للاتصال بجميع الأشخاص المحتجزين. وقد تم الآن منح هذا الإذن.

جيم - اللاجئون

٢٨- أثناء اليومين الأولين للعملية العسكرية، فر عدد يصل إلى ١٠ ٠٠٠ شخص من منطقة سلافونيا الغربية التي كان يسيطر عليها الصرب، معظمهم من منطقة أوكوتساني، عبر جسر نهر سافا إلى شمالي البوسنة والهرسك. وقد سبق أن أجرت سلطات "جمهورية كرايينا الصربية" تدريبات إجلاء منتظمة، وثمة تقارير تفيد بأن بعض اللاجئين ربما يكونون قد أرغموا على الرحيل على غير إرادتهم. وبعد ذلك، وفي

المفاوضات التي جرت مع قوات الأمم المتحدة للسلم والسلطات الكرواتية، أصر قادة جمهورية كرايينا الصربية على منح الأشخاص الذين تخلفوا، ويقدر عددهم بـ ٣ ٠٠٠ - ٤ ٠٠٠، فرصة مغادرة سلافونيا الغربية والانضمام الى سائر اللاجئين في أراضي البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها الصرب. ووافقت الأمم المتحدة على هذا المطلب وشرعت في تنفيذ برنامج يعرف باسم "عملية العبور الآمن" في إطار اتفاق وقف الأعمال العدائية المؤلف من أربع نقاط.

٢٩- وتم إبلاغ الصرب الذين ظلوا يعيشون في القطاع بحقهم في البقاء، وبالتأكيدات العامة من حكومة كرواتيا بأن حقوقهم ستحترم احتراماً تاماً، بما فيها حق المواطنة في جمهورية كرواتيا. ومع ذلك، ففي خلال شهر أيار/مايو، قدم مئات من الصرب من القطاع الغربي طلبات بإدراجهم في عملية العبور الآمن، وفي أوائل حزيران/يونيه، كان أكثر من ٢ ٠٠٠ منهم قد رحلوا الى الأراضي التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك. ووفقاً للمعلومات الأخيرة، لم يتبق في القطاع أكثر من ١ ٠٠٠. وأعرب مراقبون عديدون عن قلقهم لإتمام العملية بتعجل لا لزوم له ولأن الأشخاص لم يتم إبلاغهم بحقوقهم بطريقة وافية. غير أن الطلب المستمر على الانضمام الى قوافل الخروج الذي استمر حتى عند حلول منتصف حزيران/يونيه يوحي بأن معظم الصرب في سلافونيا الغربية كانوا مصممين على الرحيل تحت أية ظروف. وأوضح الأشخاص الذين أبدوا الرغبة في اللجوء أثناء مقابلاتهم مع الموظفين الميدانيين المكلفين بمساعدة المقرر الخاص، أن الأسباب الأساسية التي تدعوهم الى الرحيل هي الرغبة في اللحاق بالأقارب الذين فروا من قبل، والشكوك بشأن ما سيجمله المستقبل في طياته في كرواتيا، ولا سيما الحالة الأمنية وإمكانية الحصول على عمل.

٣٠- وفي الاجتماعات التي عقدت مع المقرر الخاص في أوائل حزيران/يونيه ذكرت حكومة كرواتيا أنها ستسمح بعودة اللاجئين الذين فروا من سلافونيا الغربية سواء في عملية الخروج الجماعي الأولي في أيار/مايو أو في عملية العبور الآمن. إلا أن هذا الإذن سيمنح فقط للأشخاص الذين كانوا مقيمين في المنطقة قبل عام ١٩٩١، والذين لا يعتبرون من "مجرمي الحرب". وحتى وقت إعداد هذا التقرير، أبدى نحو ١٠٠ لاجئ في شمالي البوسنة وفي صربيا (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية) لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين رغبتهم في أن تتم هذه العودة.

دال - الحالة في القطاع الشرقي

٣١- في أواخر أيار/مايو، بدأ تدفق آلاف من لاجئي سلافونيا الغربية الى المنطقة التي يسيطر عليها الصرب في كرواتيا والمعروفة بالقطاع الشرقي، بعد أن رحلوا من منطقة بانيا لوكا في البوسنة عن طريق جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). وأفادت التقارير بأن قرابة ١٠٠ كرواتي من مدينة واحدة على الأقل في القطاع الشرقي، هي مدينة بابسكا، قد تركوا ديارهم بمحض إرادتهم حرصاً على حماية أنفسهم والتمسوا اللجوء في صربيا. وظلت الحالة في القطاع الشرقي غير مستقرة الى حد بعيد في منتصف حزيران/يونيه، ولو أنه يبدو أن معظم اللاجئين المقدر عددهم بـ ٤ ٠٠٠ قد وفرت لهم مأوى مؤقتة. وتفاقم التوتر في القطاع بسبب انتشار حوادث انهيار القانون، بما في ذلك وقوع اعتداءات

عديدة بالقنابل اليدوية على البيوت المملوكة لغير الصرب. كما وقعت عمليات خطف عديدة للسيارات التابعة للمنظمات الدولية في القطاع. ويبدو أن سلطات الأمر الواقع عاجزة عن السيطرة على هذه الأحداث أو هي غير راغبة في ذلك، وبالتالي أصبحت حرية التنقل للجميع في القطاع مقيدة بشدة.

هاء - حالة حقوق الإنسان في سلافونيا الغربية بعد عودة الإدارة الكرواتية

٣٢- تكشف التقارير العديدة التي تلقاها المقرر الخاص وموظفوه الميدانيون، فضلا عن مراقبين دوليين آخرين، أن أعمال التهريب وإساءة معاملة الصرب المقيمين في سلافونيا الغربية كانت متفشية في الأيام التي تلت استئناف كرواتيا لسيطرتها على المنطقة. وقد نسبت انتهاكات كثيرة لحقوق الإنسان إلى جنود الجيش الكرواتي الذين ظلوا موجودين في أنحاء القطاع لمدة ١٠ أيام على الأقل بعد إنتهاء العملية العسكرية.

٣٣- وفي قرية بوكوفتساني، تعرضت امرأة عجوز، احتل جنود كرواتيون مزرعتها، لتهديدات منتظمة، وفي إحدى المناسبات هددوها بسكين وضعوه فوق حلقها طالبين إعطاءهم معلومات عن أسلحة مخبأة. فكان أن قررت على أثر ذلك هجر بيتها واللاحق بعملية العبور الآمن إلى البوسنة. وفي بروسنيك، أفادت التقارير بأن ضباط شرطة كرواتييين علقوا أجراسا حول أعناق الصرب المحليين المقيمين فيها واضطروهم إلى الثغاء كالأغنام وإلى أكل الملح؛ وقد عمد رئيس الشرطة المحلية إلى اقضاء الوحدة المسؤولة عن ذلك عن المنطقة عند سماعه بالحادث. وأفادت التقارير عن وقوع حوادث تحرش عديدة أثناء الليل، ومنها أن جنودا سكارى اقتحموا بيتا في سيوفيتسا وهددوا وأهانوا شاغليه وطلبوا منهم خمورا.

٣٤- وفي قرية سكنديروفتسي، حقق الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص في تقرير عن مقتل زوجين صربيين مسنين في الفترة ما بين ١٠ و ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥. وكشف تفتيش مزرعة الزوجين عن موقعين يعجان بالديدان رأى فيهما شاهد عيان الشرطة الكرواتية وهي تنقل الجثتين في اليوم السابق. ثم اتجه الموظفون الميدانيون إلى الجبابة المحلية حيث وجدوا موقع قبرين حديثين فوقهما صليب انتزع من رقعة قريبة. وتشير الشواهد المتاحة إلى أن السلطات الكرواتية لم تقم بإجراء تحقيق سليم في ظروف حادث القتل هذا.

٣٥- وتم إبلاغ المقرر الخاص بأن ست جثث قد أُلقي بها تحت سقيفة في جبابة البلدية في أوكوتساني. وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥ شاهد الموظفون الميدانيون جثث ثلاثة أشخاص مسنين ترقد على أرض السقيفة، وأبلغوا الحادث إلى سلطات الأمم المتحدة التي اتصلت بدورها بالسلطات الكرواتية. ولم ترد إلى المقرر الخاص أي معلومات عن إجراء تحقيق في ظروف هذه الوفيات.

٣٦- وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، لاحظ عاملون دوليون موجودون في قرية بيبلا ستيينا وجود جثث تسعة أشخاص مسنين في منزل واحد. وقد أمرت قوات الجيش الكرواتي هؤلاء العاملين بمغادرة المنطقة على

أساس أنها "غير آمنة"، وحين عاد هؤلاء الى الموقع بعد عدة ساعات، كانت الجثث قد أُزيلت. ولم يقدم الجنود تفسيراً للحادث.

٣٧- وفي ٦ أيار/مايو ١٩٩٥، هاجم أربعة أشخاص راهبات مسنات في دير سانتا أنا (التابع للكنيسة الأرثوذكسية للصرب) في الجزء الذي يسيطر عليه الكروات من القطاع الغربي، وضربوا إحدى الراهبات وحطموا الأبواب والنوافذ واستولوا على أموال الراهبات. وقد تم القبض فيما بعد على اثنين من مرتكبي الحادث وكلاهما من الجنود الكروات، وسجنا في بيلوفار.

٣٨- ووردت تقارير عديدة يعول عليها تفيد سرقة محتويات المساكن التي هُجرت أثناء العملية العسكرية. وفي حادث نمطي من هذا النوع، أفادت امرأة بأنها تعرضت للتهديد ببندقية شهرها عليها رجل يرتدي ملابس مدنية حين حاولت منعه من سرقة مؤونة شقيقها من الذرة في قرية لاديفاتس في نهاية أيار/مايو. كما وردت شهادات عن أناس أرغموا على بيع ممتلكاتهم الشخصية بأسعار زهيدة الى درجة لا تعقل.

٣٩- ولم تتمكن السلطات الكرواتية من إعلام المقرر الخاص عن الأفراد الذين اعتقلوا أو حوكموا عن جرائم ارتكبت في سلافونيا الغربية (باستثناء حالة راهبات سانتا أنا) منذ انتهاء العملية العسكرية في بداية أيار/مايو.

٤٠- وتشير شهادات الصرب المتبقين في القطاع بأن الشرطة الكرواتية، التي تولت مسؤولية الأمن بعد رحيل الجيش، كانت تسلك بوجه عام مسلكا يتفق مع أصول المهنة. غير أن تواجد عشرات من الكرواتيين الذين يرتدون الملابس المدنية حاملين أسلحة شخصية على مرأى من الجميع دون أي تدخل من الشرطة، قد أضاف الكثير الى التوتر القائم في الأيام التي أعقبت الهجوم.

واو - تدابير بناء الثقة

٤١- أكدت الحكومة باستمرار في بياناتها العامة التزامها بحق السكان الصرب في سلافونيا الغربية في الحصول على المواطنة الكرواتية على النحو المنصوص عليه في القانون الكرواتي. وحتى منتصف أيار/مايو، تقدم ١٠٧٠ صربيا كانوا يعيشون من قبل في "جمهورية كرايينا الصربية" بطلب حصول على المواطنة الكرواتية، فحصل ٦٧٥ منهم على مركز المواطنة وما زال الباقي في انتظار البت في طلباتهم.

٤٢- ومع ذلك، فبحلول حزيران/يونيه أصبح من الواضح أن هناك صعوبات كبيرة ما زالت تواجه المقيمين السابقين في "جمهورية كرايينا الصربية" ممن يرغبون في التمتع بالحقوق المدنية والاجتماعية في كرواتيا. ولأن كرواتيا ترفض الاعتراف بأي إجراء رسمي صادر عن الكيان الذي انتحل لنفسه اسم "جمهورية كرايينا الصربية" فإن السلطات المحلية لا تعترف بالأثر القانوني لمجال كامل من مستندات الأحوال الشخصية بما في ذلك شهادات الميلاد والزواج والوفاة. وهكذا وردت إفادات عن نساء مسنات حرمن من استحقاقاتهن

في المعاشات التقاعدية عن أزواجهن المتوفين، لعدم وجود دليل "قانوني" على وفاة أزواجهن. كما أعلن المسؤولون الكرواتيون المحليون انعدام صحة شهادات ميلاد الأطفال المولودين في سلافونيا الغربية التي أصدرتها سلطات "جمهورية كرايينا الصربية". وفي حالة مشابهة شهدتها الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص، حُرمت امرأة من تصريح بزيارة زوجها في السجن في بيلوفار لأن شهادة زواجهما الصادرة عن جمهورية كرايينا الصربية اعتبرت عديمة القيمة قانوناً.

٤٣- وبعد الهجوم العسكري، سارعت حكومة كرواتيا إلى إعادة إقرار سلطتها المدنية في شتى أنحاء الأراضي التي كانت تحتلها من قبل "جمهورية كرايينا الصربية". وعينت الحكومة المركزية وزراء للإشراف على الإدارة اليومية، وعُهدت إلى الشرطة الكرواتية بمهمة ضمان الأمن. ومن بين الخطوات الأولى التي اتخذتها السلطات لمساعدة السكان المحليين توزيع مبالغ نقدية صغيرة لشراء الأغذية واللوازم الأخرى، وإنشاء شبكة للنقل المحلي المجاني بالحافلات.

٤٤- واجتمع المقرر الخاص أثناء بعثته بممثلي السكان المحليين من الصرب بزعامة السيد فيليكو دياكولا، لاستعراض التقدم المحرز في عملية استعادة الثقة. ورغم أنهم عرضوا على المقرر الخاص حقائق شتى تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان المملوكة للسكان الصرب، فقد أبدوا استعدادهم للتعاون مع السلطات الكرواتية من أجل إنشاء هياكل المجتمع المدني في المنطقة. وناقش المقرر الخاص تلك المشكلة أثناء اجتماع لاحق له مع الوزير إيفان مايداك ممثل الحكومة الكرواتية في سلافونيا الغربية. وعلى حد قول السيد مايداك، فإن السلطات مصممة على إدماج السكان الصرب المحليين في الإدارة المحلية.

٤٥- غير أنه يبدو أن الحكومة قد مضت ببطء نسبي في مد نطاق مبادراتها المدنية بحيث تشمل مشاركة جادة من جانب السكان الصرب المحليين. فلم يبدأ إلا في أوائل حزيران/يونيه الشروع في إنشاء لجان بصورة مؤقتة في كل من البلديات الأربع في المنطقة لإتاحة الفرصة للمقيمين المحليين للإسهام في التخطيط لمستقبل المنطقة. وتتألف عضوية كل من هذه اللجان التي يقتصر عملها على أداء دور استشاري، من خمسة ممثلين منهم ثلاثة من الكروات واثنان من الصرب. وحتى نهاية حزيران/يونيه، لم تكن هذه اللجان قد بدأت عملها بعد.

٤٦- وفيما يتعلق بقوة الشرطة، ذكرت الحكومة أنها ضمت ٥٠ فرداً من المنتسبين إلى القومية الصربية إلى أفراد الشرطة الكرواتية الذين أوفدوا مؤخراً للعمل في منطقة "جمهورية كرايينا الصربية" السابقة في سلافونيا الغربية.

٤٧- ولمدرسة باكراتس الأولية (وهي المدرسة الوحيدة التي كانت تعمل في المنطقة في منتصف حزيران/يونيه) فرعان في غافرينيتسا وسيوفيتسا يضمن أطفالاً من الصرب دون غيرهم. وقد وردت إفادات بأن التدريس في هذين الفرعين أصبح يجري باستخدام الأحرف اللاتينية وحدها - وهو تغيير مفاجئ للتلاميذ الذين اعتادوا على الأحرف السيريلية في ظل النظام الذي طبقته "جمهورية كرايينا الصربية". وقد بدّل اسم المدرسة حيث كانت تحمل من قبل اسم بطل مناهض للفاشية من أبطال الحرب

العالمية الثانية، وشمل الدرس الأول للتلاميذ إنشاد النشيد الوطني الكرواتي. وفي ظل القانون الكرواتي، يحق لمجموعات القوميات التي تتألف من ٨ في المائة على الأقل من السكان، واحداها مجموعة الصرب، أن تتلقى التعليم المدرسي بلغتها الخاصة. إلا أن هذا النص لم ينفذ بعد على نحو كاف في معظم أنحاء كرواتيا، ولا يوجد ما ينبئ بتنفيذه في المستقبل القريب في سلافونيا الغربية.

٤٨- وقد فر معظم الأشخاص الذين عملوا كمدرسين أثناء سيطرة "جمهورية كرايينا الصربية" على المنطقة إلى أراضي البوسنة والهرسك التي يسيطر عليها الصرب. ومن بين ١٠ مدرسين بقوا في نهاية حزيران/يونيه، طلب إلى ٤ فقط (مدرسو العلوم الطبيعية) الاستمرار في وظائفهم. وحدث ذلك رغم التأكيدات التي قدمتها السلطات الكرواتية إلى المقرر الخاص بأن جميع المدرسين المتبقين يمكنهم مواصلة عملهم في المدارس. أما المدرسون الآخرون الذين يعملون الآن في مدرسة باكراتس في المنطقة التي كان يسيطر عليها الصرب من قبل فهم من القادمين من الجزء الكرواتي من المدينة.

٤٩- وسيجيء اختبار هام لتوقعات الأمن على المدى الطويل في القطاع في الشهرين القادمين، حين يتوقع أن تشرف السلطات الكرواتية على عودة نحو ١٤ ٠٠٠ كرواتي إلى ديارهم ممن شردهم قتل عام ١٩٩١ من المنطقة. ولم تبين الحكومة ما إذا كانت تعتزم أن تحقق في الوقت نفسه عودة الصرب ممن شردوا بالمثل منذ أربعة أعوام إلى المناطق التي يسيطر عليها الكروات.

٥٠- وينبغي التنويه بالأسهام الكبير الذي قدم في سبيل استعادة الثقة في سلافونيا الغربية من جانب ائتلاف يضم ١١ منظمة غير حكومية كرواتية تحت اسم "تنسيق منظمات حقوق الإنسان" وقد فتحت هذه الجماعة مكتبا لها في غافرينيتسا يتلقى شكاوى عن المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ويقدم المشورة القانونية مجانا.

زاي - الاستنتاجات

٥١- إن السلطات الكرواتية مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني أثناء وبعد العملية العسكرية في سلافونيا الغربية. والكثير من تلك الانتهاكات له طابع خطير؛ إلا أنه يبدو أنها لم تحدث على نطاق ضخم. والتحديد الدقيق لمدى تلك الانتهاكات أمر يحتاج إلى مزيد من التحقيق. وقد أدى رفض حكومة كرواتيا السماح للمراقبين الدوليين بدخول المناطق المتضررة أثناء الأسبوع الأول من الهجوم العسكري إلى خلق عقبات جديدة أمام التحقق من الوقائع. وفضلا عن ذلك فقد أعاققت سلطات الأمر الواقع للصرب البوسنيين جمع المعلومات من اللاجئين الصربيين الذين فروا من سلافونيا الغربية وذلك برفضها أن يتصل بهم الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص.

٥٢- إن سلطات "جمهورية كرايينا الصربية" مسؤولة عن قصف عدد من المناطق المدنية مما يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني.

٥٣- وهناك شكوك جادة بشأن مصداقية البيانات المقدمة من السلطات الكرواتية عن عدد القتلى أثناء الهجوم، وخاصة فيما بين السكان المدنيين. ويبدو أن هناك اختلافات رئيسية كذلك في تفسير مصطلح "السكان المدنيين". إلا أن البيانات الموثوق بها والمقدمة من شتى المصادر الدولية تشير إلى أن عدد القتلى المدنيين يفوق الأرقام الحكومية.

٥٤- ويبدو أن غالبية المحتجزين عوملوا معاملة صحيحة. إلا أنه وردت إفادات بحدوث عدد من حالات الإساءة البدنية واللفظية وأشكال أخرى من المعاملة المهينة. ولم يوضَّح للسجناء المفرج عنهم وضعهم القانوني وهذا أحد العناصر التي حدث بهم إلى اتخاذ قرارهم بترك سلافونيا الغربية.

٥٥- إن الغالبية العظمى من السكان الصرب إما رحلوا بالفعل أو هم عاقدون العزم على الرحيل من سلافونيا الغربية. ويبدو أن السبب الأساسي لهذا الرحيل الجماعي هو الخوف من المضاعفات المحتملة. وقد قصرت كل من السلطات الكرواتية والمنظمات الدولية في بذل أقصى ما في الوسع لمنع هذا الرحيل الجماعي. فالتناقض في البيانات الصادرة عن ممثلي السلطات الكرواتية أثناء الأيام القليلة الأولى بعد الهجوم العسكري، ثم تحديد معايير معينة بعد ذلك للعودة، لم يساعدا على تعزيز الثقة في نوايا السلطات.

٥٦- وقد اتخذت السلطات خطوات معينة لاستعادة الثقة وتيسير التعايش فيما بين السكان. إلا أن التدابير المتخذة حتى الآن لا تبدو كافية لتلبية الاحتياجات القائمة في هذا الصدد.

٥٧- وقد مارست دورا هاما في بناء الثقة جماعة "تنسيق منظمات حقوق الإنسان" المؤلفة من منظمات غير حكومية من كل أنحاء كرواتيا.

حاء - التوصيات

٥٨- ينبغي تبديد جميع الشكوك بشأن الأحداث التي وقعت في سلافونيا الغربية أثناء العملية العسكرية وإطلاع الرأي العام على الحقائق.

٥٩- وينبغي للسلطات الكرواتية أن تحدد هوية جميع القتلى، وأن توفر معلومات إلى الأسر عن أسباب الوفاة ومكان الدفن. وينبغي عند اللزوم استخراج الجثث من المقابر تحت إشراف خبراء دوليين. وعلى السلطات الكرواتية أن تتابع أيضا الإجراءات الجنائية ضد الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب.

٦٠- وينبغي القيام فورا بتوضيح المركز القانوني لأولئك الذين ما زالوا في الحجز وتأمين حقهم في الاستعانة بمحام على النحو الواجب.

٦١- وينبغي أن تعجّل السلطات الكرواتية بعملية إدماج ممثلين للسكان من الصرب في الهياكل الإدارية المحلية.

٦٢- وينبغي للنظام المدرسي في سلافونيا الغربية أن يراعي الهوية الثقافية للسكان الصرب.

٦٣- وعلى المنظمات الدولية والمحلية أن تواصل رصد حالة حقوق الإنسان في المنطقة.

٦٤- وينبغي تنظيم عملية عودة النازحين بطريقة تكفل احترام حقوق الإنسان لجميع السكان، بما في ذلك الحق في الملكية، وأن تشمل العملية أيضا السكان الصربيين الذين سبق أن رحلوا عن الأراضي التي كان يسيطر عليها الكرواتيون قبل أيار/مايو ١٩٩٥.

ثانيا - البوسنة والهرسك

ألف - سراييفو

٦٥- لم يتمكن المقرر الخاص من زيارة سراييفو أثناء بعثته الأخيرة بسبب تدهور الأوضاع الأمنية. غير أنه نظراً للأحداث العنيفة التي جرت في تلك المنطقة، من المحتمل الاهتمام بحالة حقوق الإنسان فيها. وتعرض المعلومات المقدمة في هذا التقرير استناداً إلى المعلومات التي جمعتها الموظفون الميدانيون المكلفون بمساعدة المقرر الخاص والمعلومات التي تم استيقاؤها من مصادر أخرى.

١ - استهداف السكان المدنيين

٦٦- في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس ١٩٩٥ وردت إفادات عن حوادث أطلقت فيها النيران على عربات الترام في عدة مناسبات، الأمر الذي أدى إلى تقليص خدمات الترام. كما وردت في آذار/مارس إفادات عن نشاط القناصين من قوات صرب البوسنيين ضد المدنيين. وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، قتلت فتاتان صغيرتان بغربافيتسا على أيدي قناصين من مواقع تابعة للحكومة. وأعرب مقر جيش حكومة البوسنة والهرسك عن أسفه لهذه الحادثة وذكر أنه تم توقيف الجندي المعني.

٦٧- وفي أواخر نيسان/أبريل، ارتفع عدد حوادث إطلاق النار، ووردت إفادات عن مقتل أو إصابة مدنيين يومياً تقريباً نتيجة للقصف أو لأنشطة القناصين. وتفيد التقارير بأن مدنياً قد قتل وأصيب خمسة آخرون بجراح في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ عندما أطلقت عيارات نارية من الأسلحة الخفيفة على حافلتين في سيدرينيك، وهي ضاحية من ضواحي سراييفو تسيطر عليها حكومة البوسنة والهرسك.

٦٨- وفي بداية أيار/مايو، ومع انتهاء أجل اتفاق وقف القتال تدهور الوضع بسرعة. وسجل أول هجوم كبير في ٧ أيار/مايو ١٩٩٥ عندما قصفت قوات الصرب البوسنيين ضاحية من ضواحي سراييفو هي ضاحية بوتيمير مما أسفر عن مقتل تسعة أشخاص وإصابة ٥٠ آخرين بجراح، وكان جميع الضحايا تقريباً من المدنيين. وفي ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥، أفادت التقارير بحصول قتال من أعنف ما شوهد خلال مدة تتجاوز العام. وقد أسفر هذا القتال عن مقتل ٣ أشخاص وإصابة ٢٦ بجراح. وتعرضت أرواح المدنيين للخطر بلا مبالاة إذ كانت قوات الصرب البوسنيين تطلق قذائف الهاون في اتجاه مناطق كثيفة السكان. كما انطلق النشاط العسكري، بما في ذلك إطلاق قذائف الهاون، من مواقع حكومية في المدينة.

٦٩- وعلى إثر الضربات الجوية التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥ تضمنت الأعمال الانتقامية التي قام بها الصرب قصف سراييفو، وغيرها من المناطق التي أعلنتها الأمم المتحدة "مناطق آمنة"، ولا سيما توزلا وغوراجده وسريبرينيتسا وبيهاتش. وأطلقت أسلحة ثقيلة من إيليدزا مستهدفة أهدافاً مدنية في هراسنيتسا، مما أسفر عن مقتل شخصين وإصابة كثيرين. وأفاد مصدر محلي

بأن عدد القتلى من المدنيين في سراييفو خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٥ قد بلغ ٤١ مدنياً كما بلغ عدد الجرحى منهم ١٨٢ جريحاً.

٧٠- وفي حادثة وقعت في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ قتل سبعة أشخاص وأصيب ١٢ بجراح عندما سقطت قذيفة أطلقتها قوات الصرب البوسنيين في ضاحية دوبرينيا الغربية. وقد قتل هؤلاء المدنيون وهم واقفون في الصف بنقطة إمداد بالماء بعد أن اضطروا إلى ترك منازلهم نتيجة قطع قوات الصرب البوسنيين للإمدادات بالمياه. وأفادت التقارير بأنه في الفترة ما بين ١٨ و٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، قتل ٢٢ مدنياً وأصيب مدنيون عديدون آخرون بجراح نتيجة عمليات القصف. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، شنت قوات الصرب البوسنيين هجمات بالقذائف على مركز التلفزيون، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة عشرات آخرين بجراح. وقد أصيب في هذا الهجوم سكان محليون وصحفيون أجانب. وخلال عطلة نهاية الأسبوع ١-٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، سجلت أيضاً عملية قصف عشوائية أخرى لسراييفو قامت بها قوات الصرب البوسنيين وورد أنها أسفرت عن مقتل ١٣ مدنياً. وكان استهداف المناطق المدنية بما ينتج عنه من خسائر في الأرواح وإصابات في صفوف السكان المدنيين لا يزال مستمراً وقت إعداد هذا التقرير مع تجدد القتال العنيف في المنطقة.

٢ - مضايقة موظفي الأمم المتحدة والتهجّم عليهم

٧١- إن السير على منوال إذلال موظفي الأمم المتحدة والتهجّم عليهم لا يزال مستمراً منذ بداية هذا العام. وقد استُهدف بشكل واضح حفظة السلم التابعين للأمم المتحدة في مناسبات عديدة، مما أسفر في بعض الأحيان عن خسائر في الأرواح. ففي ١٤ و١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ قتل جنديان فرنسيان ولم يتسن تحديد الطرف المسؤول عن هذه الاعتداءات. وفي ١١ أيار/مايو ١٩٩٥ سجّلت حادثة أخرى أفادت فيها التقارير بإصابة جندي فرنسي بجراح خطيرة نتيجة رصاص قناصين. وفي حادثة سجلت في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٥ تعرض مبنى هيدروغرادنيا، الذي يأوي شركة محلية وموظفين مدنيين تابعين للأمم المتحدة، لثلاث عمليات قصف بالهاون، ولكن لم يصب أحد. وارتوئي أن النيران قد أطلقت من مواقع لجيش الصرب البوسنيين.

٧٢- وعلى إثر الضربات الجوية التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي في أيار/مايو، ازداد الوضع سوءاً بشكل سريع. وفي حادثتين وقعتا على جسر فربانييه في سراييفو يومي ٢٦ و٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥ تبادلت فيهما قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وقوات الصرب البوسنيين إطلاق النار، قتل ثلاثة من حفظة السلم وخمسة من جنود قوات الصرب البوسنيين. وانتهاكاً للقانون الإنساني الدولي، أطلق جنود تابعون لجيش الصرب البوسنيين قذائف فوسفورية في اتجاه جنود من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة مرغمين إياهم على لبس الأقنعة الواقية، وذلك في حادثة وقعت على جسر فربانييه في ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٥. ونتيجة لهذا الاعتداء الكيميائي جرح واحد من حفظة السلم. وفي ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥ استهدفت قوات الصرب البوسنيين مقر قائد قوة الأمم المتحدة في سراييفو، فأصيب خمسة أشخاص بجراح نتيجة لذلك.

٧٣- وشكّل احتجاز موظفي الأمم المتحدة وممثلي منظمات دولية أخرى مشكلة خطيرة منذ بداية العام، وقد جرى ذلك على يد كلا الطرفين وإن يكن بدرجة أكبر كثيراً على يد قوات الصرب البوسنيين. كما أن الوكالات الدولية اشتكت بشكل خاص من مضايقة الموظفين المحليين العاملين لديها.

٧٤- وجاء احتجاز قوات الصرب البوسنيين للعاملين في الأمم المتحدة كرهائن على إثر الضربات الجوية التي وجهتها قوات حلف شمال الأطلسي في أيار/مايو فوضع المجتمع الدولي أمام أزمة كبرى. فقد أُسر الرهائن على مراحل في الأيام التالية للضربات الجوية في يومي ٢٥ و ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، وبلغ عدد الأسرى في نهاية المطاف ٣٧٠ شخصاً. وقد نقل التلفزيون صور البعض من هؤلاء الرهائن مشدودين بسلاسل إلى منشآت عسكرية لاستخدامهم كدروع بشرية لردع منظمة حلف شمال الأطلسي عن توجيه أية ضربات جوية أخرى ضد أهداف جيش الصرب البوسنيين. وتواصلت أزمة الرهائن على مدى فترة ثلاثة أسابيع إلى أن أُفرج عن آخر الرهائن في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٧٥- وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ بداية العام، احتجزت قوات الصرب البوسنيين الأشخاص التالي بيانهم لفترات بلغت ثلاثة أشهر في بعض الحالات: صحفي أردني؛ وصحفي بوسني قبض عليه في ناقلة لموظفي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة؛ ومترجم شفوي محلي يعمل مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة؛ وخمسة موظفين من منظمة "صيادلة بلا حدود" غير الحكومية؛ ومسؤول من منظمة غير حكومية ألمانية؛ وسويسريان.

٧٦- وكانت الحكومة مسؤولة أيضاً عن احتجاز وتخويف موظفين دوليين. ففي بداية شباط/فبراير ١٩٩٥، قبض على شخصين، من بينهما موظف محلي تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في إحدى سيارات الأمم المتحدة، واحتجزا حتى ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٥. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، أعلنت قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة أن السلطات العسكرية احتجزت أربعة موظفين محليين واتّهمتهم بالتجسس. ولم تقدم حكومة البوسنة والهرسك التعاون المطلوب منها بموجب اتفاق تحديد مركز القوة لعام ١٩٩٢، وبشكل خاص رفضت توفير إمكانية الاتصال بالمحتجزين على الرغم من نداء وجهه الممثل الخاص للأمين العام. وفي ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٥، احتجز ثلاثة موظفين محليين من موظفي قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة على أيدي السلطات الحكومية بسبب عدم حملهم لتراخيص العمل. وأفرج عن الأشخاص الثلاثة في نهاية الأمر.

٧٧- والقيود المتواصلة المفروضة على حرية التنقل قد عرقلت أنشطة الأمم المتحدة بكلا جانبيها: جانب حفظ السلم والجانب الإنساني. وتعرضت سيارات قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة للمضايقة في مخافر التفتيش التي أقامتها قوات الصرب البوسنيين ووقعت حالات اختطاف عديدة لعربات الأمم المتحدة.

٧٨- لقد بلغ الوضع الإنساني في سراييفو مرحلة تبعث على اليأس بسبب الحصار الكامل تقريباً الذي تفرضه قوات الصرب البوسنيين على تسليم المعونة الإنسانية في الوقت الحاضر. والوضع ظل خطيراً منذ بداية العام، وكان وقف الرحلات الجوية لنقل المعونة الإنسانية من جانب كل من لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عاملاً أساسياً في تدهور حالة الإمدادات الغذائية في الأشهر القليلة الماضية. وقد توقفت رحلات لجنة الصليب الأحمر الدولية منذ ١١ آذار/مارس ١٩٩٥ عندما أصيبت طائرة من طائرات اللجنة عليها علامات واضحة تيسر التعرف على هويتها، وذلك أثناء هبوطها بمطار سراييفو - وكانت تلك أول مرة يحصل فيها ذلك منذ بداية النزاع. وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥، توقف الجسر الجوي الإنساني لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بعد أن أطلقت نيران الأسلحة الخفيفة على طائرة لنقل البضائع، ورفضت سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع تقديم ضمانات أمنية بعد ذلك. وحتى لحظة كتابة هذا التقرير لا يزال الجسر الجوي متوقفاً، وذلك لفترة أصبحت أطول فترة توقف في تاريخه.

٧٩- وبتوقف الجسور الجوية الإنسانية، صار النقل البري عبر الأراضي التي يسيطر عليها الصرب في البوسنة والهرسك الطريق الوحيد لنقل الأغذية إلى داخل سراييفو. وقد أثار ذلك صعوبات كبيرة إذ أن ذلك يستلزم الحصول على موافقة سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع، وكثيراً ما تُفرض القيود على حرية التنقل. وفي أوائل أيار/مايو ١٩٩٥، أفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن كمية الأغذية التي تصل إلى سراييفو أدنى بكثير من الكميات اللازمة للوفاء باحتياجات السكان الدنيا. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٥، بلغ نقص الأغذية في سراييفو مستويات خطيرة جداً. فقد بدأت المخزونات الاحتياطية المنزلية الفردية تنفذ، ويقدر أن نسبة كبيرة من السكان تعتمد كلياً على المعونة الإنسانية. وفي ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥، نقلت المفوضية آخر مخزونات لها من الأغذية من مطار سراييفو إلى المدينة، وكان من المتوقع أن ينفذ قريباً الدقيق لدى المخبز الرئيسي الذي يمول المدينة بالخبز. وقدر أن التوزيع نصف الشهري العادي للمعونة لن يفي إلا بنسبة ١٥ في المائة من الاحتياجات.

٨٠- وحتى في أوائل أيار/مايو، وقبل التصعيد الكامل للنزاع، أفادت التقارير بأن الوضع في مجال المرافق العامة يزداد سوءاً ولم يكن هناك أي غاز على الإطلاق في المدينة بأكملها. وبعد الضربات الجوية التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي في يومي ٢٥ و٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، فرضت سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع ضغطاً إضافياً على المرافق العامة بقطع إمدادات الكهرباء والماء. وهذا يثير مشكلة خطيرة جداً إذ أن نسبة ٨٠ في المائة من إمدادات الماء واقعة تحت سيطرة سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع. والكمية الصغيرة المتاحة من الكهرباء لا تكفي إلا لخدمات الطوارئ مثل العمليات الحكومية والمستشفيات. وكإجراء انتقامي، قطعت الحكومة إمدادات الكهرباء إلى المناطق التي يسيطر عليها الصرب بالقرب من سراييفو، مثل إيدزا وهاتزيتشي ورايلوفاتش. ويروي شهود العيان روايات مزعجة عن التزام المدنيين في سراييفو لمآويهم ساعات طويلة وقضائهم ليلهم في ظلام حالك ونهارهم في البحث عن الماء.

باء - انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق المدنيين
في مناطق أخرى من المناطق التي حددتها الأمم
المتحدة "كمناطق آمنة"

٨١- إن استمرار استهداف المناطق المدنية والتدخل في المساعدة الإنسانية يكشفان عن تفشي الاستخفاف بأمن وكرامة المدنيين في المناطق التي حددتها الأمم المتحدة "كمناطق آمنة". ولم يستطع المقرر الخاص زيارة هذه المناطق في بعثته الأخيرة، والمعلومات المقدمة أدناه مستمدة من تقارير الموظفين الميدانيين ومن مصادر أخرى.

٨٢- وانتقاماً من الضربات الجوية التي وجهتها منظمة حلف شمال الأطلسي قصفت قوات الصرب البوسنيين في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥ "المناطق الآمنة". وسيبقى قصف توزلا في ذلك اليوم راسخاً في الأذهان بوصفه من أسوأ فظائع هذه الحرب الدائرة منذ ثلاثة أعوام. وقد حصل هذا الاعتداء في يوم من أواخر أيام الربيع بالقرب من مقهى يتردد عليه شباب المدينة، وأسفر عن مقتل ٧١ شخصاً وإصابة ١٥١ آخرين بجراح من بينهم ٢٢ أصيبوا بجراح بالغة. وكانت الإصابات نتيجة إطلاق واحدة لقذائف الهاون. والضحايا كانوا من المنتمين إلى جميع المجموعات الإثنية، وأعمار معظمهم تتراوح بين ١٨ و ٢٥ عاماً، وأصغرهم سنناً لم يكن قد تجاوز العامين ونصف العام. وقد كان في صغر سن وقلة حيلة هؤلاء الضحايا بالذات الدليل الساطع على وحشية هذا الاعتداء. ووصف شهود العيان مشاهد مؤلمة للعثور على أعضاء وأجزاء أخرى من الأبدان مبعثرة في مختلف أنحاء المنطقة.

٨٣- وفي نفس اليوم، جرى أيضاً قصف مناطق أخرى من المناطق التي حددتها الأمم المتحدة بأنها "مناطق آمنة". وفي غوراجده كانت الحصيلة مقتل خمسة أشخاص وإصابة خمسة آخرين بجراح. وفي سربرينيتسا أفادت التقارير بمقتل طفلين وإصابة خمسة أشخاص بجراح، كما جرى اعتداء على بيهاش كذلك. وكانت جييا "المنطقة الآمنة" الوحيدة التي نجت من القصف في ذلك اليوم. كما تعرضت سراييفو أيضاً للقصف وهو ما ورد ذكره أعلاه. والوضع الإنساني في الجيوب خطير حتى لحظة كتابة هذا التقرير، وذلك بسبب الصعوبات الشديدة التي تواجهها قوافل الأغذية في الحصول على موافقة سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع على تمكينها من المرور.

٨٤- وحتى من قبل هذا التطور المفجع للأحداث، فإن استهداف المناطق المدنية في ما حددته الأمم المتحدة بأنه "مناطق آمنة" كان مشكلة قائمة منذ بداية العام. وفي إحدى المناسبات في نيسان/أبريل، أفادت التقارير بسقوط ١٠ قذائف على مدينة توزلا. وقد سقطت واحدة منها على مبنى مدرسة خلال ساعات الدرس ولكنها لم تنفجر. وفي أوائل أيار/مايو ١٩٩٥، أفادت التقارير بأن مدينة توزلا سقطت عليها ١٢ قذيفة أدت إلى إصابة ١٨ شخصاً بجراح. وفي ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥، أطلق جيش الصرب البوسنيين النار من داخل منطقة الحظر في غوراجده، الممتدة ٢٠ كيلومتراً على منطقة غوراجده "الآمنة"، مما أسفر عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين.

٨٥- وفي بيهاتش يدور القتال بلا انقطاع تقريباً منذ بداية العام، مما يؤدي إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. والوضع الإنساني في جيب بيهاتش قد ظل يثير القلق مراراً وتكراراً طوال الجزء الأكبر من هذا العام. وفي نيسان/أبريل وأيار/مايو، أعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قلقها إزاء الحالة الحرجة للأغذية، مشيرة إلى أن أكثر من ٩٠ في المائة من السكان يواجهون نقصاً خطيراً للغاية في الأغذية. ووردت تقارير تفيد بتفويت السكان لوجبة أو وجبتين في اليوم، وبيعهم أمتعتهم الشخصية لدفع أسعار الأغذية الباهظة في السوق السوداء. وسلطت الأضواء على صعوبة حصول قوافل الإغاثة على ترخيص العبور. وحتى كتابة هذه السطور ظل الوضع الإنساني حرجاً للغاية، وقد وردت تقارير تفيد بموت طفل ورجل مسن من الجوع.

٨٦- ووردت في منتصف حزيران/يونيه، تقارير أفادت بقيام القوات الحكومية البوسنية بعملية قصف لدوبوي أصيب من جرائها أحد المستشفيات بضع مرات، وأسفر ذلك عن بعض الإصابات.

٨٧- وحتى لحظة كتابة هذا التقرير، توجد دواع للقلق إزاء الخطر الذي يتهدد أرواح المدنيين بسبب ضراوة القتال في بيهاتش وغوراجده وسربرينيتسا، وكذلك في مناطق أخرى مثل معبر برتشكو.

جيم - بانيا لوكا

٨٨- وجه المقرر الخاص النظر، في تقريره المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/3)، إلى تزايد اضطهاد الأشخاص من غير الصرب في منطقة بانيا لوكا وعلى إثر الهجوم الكرواتي في سلافونيا الغربية، ورد المزيد من التقارير التي تفيد بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد السكان من غير الصرب، وبشكل خاص ضد الكرواتيين، في تلك المنطقة. وهذا الاشتداد في التوتر يرجع جزئياً إلى تدفق زهاء ١٠ ٠٠٠ لاجئ إلى داخل شمال غربي البوسنة قادمين من سلافونيا الغربية.

٨٩- وتقدم المقرر الخاص في بداية بعثته الأخيرة بطلب محدد إلى سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع للسماح بزيارة الأراضي الخاضعة لسيطرتها في شمال غربي البوسنة قصد التحقيق في هذه الادعاءات، وكذلك لجمع المعلومات من اللاجئين فيما يتعلق بالانتهاكات المدعى وقوعها لحقوق الإنسان ضد السكان الصربيين في سلافونيا الغربية. وبما أن المقرر الخاص لم يحصل على أي إذن استجابة لطلبه فإنه لم يتمكن من إجراء تقييم مباشر للوضع. غير أن المقرر الخاص عقد، خلال بعثته، اجتماعاً مع ممثلي الأسقف كوماريتسا الذي كان يقوم آنذاك باحتجاج ظاهر في شكل إضراب عن الطعام. كما أجرى المقرر الخاص محادثة تلفونية مع الأسقف كوماريتسا نفسه. وقد أصدر المقرر الخاص ولما تكتمل بعثته بياناً في ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ يعرب فيه عن قلقه إزاء مصير السكان من غير الصرب في بانيا لوكا.

٩٠- وتشكل الاعتداءات الواقعة على رجال الدين الكاثوليك والمباني الكاثوليكية أبرز نمط أسفرت عنه الأحداث الأخيرة. وتلقى المقرر الخاص تقارير عديدة أفادت بحصول انفجارات في كنائس ومبان كاثوليكية أدت إلى حرائق وأضرار مادية في مواقع عديدة بالمنطقة بما فيها فوينوفيتسي، وترن، وسارغوفاتسي،

ومايدان، وموتيكي. وقد أُلقيت مواد متفجرة داخل محل إقامة الأسقف في بانيا لوكا في مناسبات مختلفة خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، ووردت أيضاً إفادات بوقوع اعتداءات على منازل بعض القساوسة. وأخطر حادثة من هذا النوع وقعت في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ وأسفرت عن مقتل شخصين. وفي تلك المناسبة اشتعلت النيران في كنيسة كاثوليكية ودار القسيس في برزناتسي إثر انفجار، وانتشلت من تحت الأنقاض جثتا قس وراهبة محترقتان.

٩١- وأفادت التقارير، في حادثة أخرى، بأن قوات شبه عسكرية دخلت في ٧ أيار/مايو ١٩٩٥ ديراً في بتريشيفاتس وطوقت جميع الرهبان والراهبات ثم نسفت المبنى بالديناميت. وأثناء الحادثة توفي أكبر القساوسة سناً، وذلك على ما قيل نتيجة نوبة قلبية. ثم طُرد رجال الدين المتبقون فالتجأوا إلى أسقف بانيا لوكا. وفي حالة سجلت في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ أفادت التقارير بأن رجالاً مسلحين كانوا يرتدون ملابس مدنية ضربوا قساً كاثوليكياً وراهبتين في منزلهم بقرية ترن وأساؤوا معاملتهم. وقد استهدفت مباني المنظمة الكاثوليكية غير الحكومية كارتياس، وكذلك موظفيها.

٩٢- وسجلت في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ حالة ترحيل قسري عندما اقتاد بعض الجنود مجموعتين من الراهبات الكاثوليكيات من ديرين ببوزانسكي ألكسندروفاتش ونوفا توبولا. وقد اقتادهن الجنود إلى جسر ببوزانسكا غراديسكا يربط بين البوسنة والهرسك، وكرواتيا وأجبروهن على العبور. ومع أن الراهبات لم يتعرضن للإساءة البدنية أثناء عملية الترحيل فقد أرغمن على عبور ذلك الجسر الذي كان مزروعاً بالألغام.

٩٣- وهناك روايات مماثلة لاعتداءات ومضايقات للعامة من الكاثوليك والمجتمع المحلي الكرواتي عموماً. وأفادت التقارير بحادثة قتل وحشية بشكل خاص ارتكبت في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٥ وذهب ضحيتها زوجان مسنان من الكروات البوسنيين في منزلهما بموتيكي. ويقال إن الزوج قد قطعت رأسه.

٩٤- وأفادت التقارير بحصول حادثة ترحيل كبرى في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٥ عندما دخل عدد من الرجال المسلحين مرتدين زياً عسكرياً قرية سارغوفاتس حيث أرغموا زهاء ٥٠ كرواتياً على مغادرة ديارهم واقتادتهم في حافلة باتجاه لاكتاسي-بوزانسكا غراديسكا. ولم يسمح لهم بأخذ أي شيء معهم وأرغموا على تسليم مفاتيح منازلهم وأوراق هويتهم. وبعض المسنين الذين رفضوا المغادرة تعرضوا للضرب ودُفعوا بالقوة إلى داخل الحافلة فيما هُدد كرواتيون آخرون في سارغوفاتس وضواحيها بالترحيل هم أيضاً في المستقبل القريب. وتفيد التقارير بأن لاجئين من سلافونيا الغربية قد انتقلوا إلى المنازل التي أُخلت ممن فيها. أما مجموعة الكروات الـ ٥٠ فقد وُجد أفرادها في النهاية بفنادق لم يلبثوا أن طُردوا منها مرة أخرى لأن السلطات المحلية التي أسكنتهم لم تعد راغبة في التورط في هذه المسألة.

٩٥- وأشار المقرر الخاص في تقريره المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ إلى القبض على ما يقرب من جميع القادة المحليين للمنظمة الإنسانية الإسلامية "مرحمة" في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وقد أبقى عدد من

الموقوفين بالسجن العسكري منذ ذلك الحين، وأكدت تقارير حديثة أن تسعة أشخاص من بين الموقوفين وُجِهت إليهم رسمياً تهمة التجسس.

٩٦- ويلاحظ المقرر الخاص أن هذه الحوادث قد رافقتها تطورات على المستوى الرسمي فيما يتعلق بنقل الناس من منازلهم. فقد أُجري تعداد للسكان في أيار/مايو، طُلب فيه إلى مالكي المنازل إعطاء تفاصيل عن ملكيتهم وسُئِلوا فيه عما إذا كانوا مستعدين لمبادلة منازلهم. وتفيد التقارير بأن بعض الذين أجابوا على استبيان التعداد قد أرغموا على ترك منازلهم. وبالإضافة إلى ذلك صدر في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٥ قانون مبادلة الممتلكات الذي يسمح لمواطني "جمهورية سربيسكا" الذين يكونون من أصل كرواتي أو مسلم بمبادلة ممتلكاتهم مع أفراد من الصرب في كرواتيا ومناطق البوسنة والهرسك التي لا يسيطر عليها الصرب.

دال - منطقة البوسنة الوسطى وموستانار

٩٧- جاءت بعثة المقرر الخاص إلى هذه المنطقة على إثر بعثة إلى نفس المنطقة أجريت قبل ذلك بعام، والهدف منها هو استعراض أية تطورات تكون قد جددت منذ ذلك الحين. وفيما يلي المسائل الرئيسية التي تم التطرق لها أثناء البعثة: المشاكل المصادفة في إقامة اتحاد البوسنة والهرسك؛ وعودة اللاجئين والأشخاص المشردين؛ وحرية التنقل؛ ومشاكل الأمن الشخصي؛ والوضع الإنساني؛ وحرية الصحافة. وكان المقرر الخاص حريصاً بشكل خاص على أن يشاهد ما يكون قد اتخذ من تدابير بناء الثقة لدعم التعايش السلمي بين مختلف قطاعات السكان من الكروات والمسلمين والصرب. ويعرض هذا الجزء من التقرير الاستنتاجات التي خلص إليها المقرر الخاص في نهاية بعثته. وسوف يُقدم في الوقت المناسب تقرير مفصل يعطي معلومات أوفى عن انتهاكات حقوق الإنسان في هذه المنطقة. وقد غطت بعثة المقرر الخاص فيما غطت عدداً من المدن الخاضعة لدولة "الهرسك - البوسنة" القائمة بحكم الأمر الواقع^(٣).

٩٨- وسعى المقرر الخاص في زيارته إلى متابعة القضايا العريضة المشار إليها أعلاه، وبشكل خاص من حيث تأثيرها على الصعيد المحلي. ووجد المقرر الخاص الوضع في بلدة توميسلافغراد التي يسيطر عليها الكروات وضعاً يسوده الهدوء، وشهد حدوث بعض التطورات الإيجابية فيها. وأفادت التقارير بتسجيل تقدم في عملية إقامة الاتحاد، أن تكون المقاطعات يسير فيما يبدو بسلاسة. كما وُجد تسامح ديني تجاه الأقلية المسلمة. وبالمدينة مسجد قائم وقد دُعيت الجالية المسلمة إلى تعيين مرشدها أو إمامها. والمشكلة الرئيسية التي تواجهها المدينة هي الوضع الاقتصادي السيء جداً. إذ لا يوجد نشاط صناعي يذكر في المنطقة، وقد أدى ذلك إلى بطالة حادة؛ فنسبة العاملين من السكان لا تتجاوز ٨ في المائة من المجموع. ولئن كانت المشكلة عامة فإن الأقلية المسلمة تبدو أكثر تأثراً. ويجد المسلمون أنفسهم معتمدين اعتماداً شديداً على المساعدة الإنسانية وأنه ليس بوسعهم الحصول إلا على الأعمال الحظيرة التي لا يقدم عليها الكروات. ولا تزال توجد بعض الدلائل على انعدام الثقة في العلاقات بين الجاليتين إذ أن التقارير تفيد بأن المسلمين ليسوا ممثلين في قوة الشرطة أو في التعليم. ومشكلة اللاجئين والمشردين مشكلة ملحة في توميسلافغراد، وقد احتل العديد من هؤلاء الأفراد المنازل المهجورة، وذلك بسبب قلة المساكن. وتواجه السلطات حالياً صعوبات كبيرة في إيجاد المسكن لهم، وهي تسعى إلى إنشاء مركز جماعي لإيوائهم.

٩٩- وقد أزعج المقرر الخاص أن يلاحظ في المناقشات التي أجراها فيما يتعلق بليفنو استمرار اتخاذ موقف معاد تجاه الأقلية المؤلفة من السكان المسلمين. وقد أُبلغ المقرر الخاص بأن زهاء ٨٠ في المائة من المسلمين قد تركوا المنطقة بالفعل، وأن الهجرة الجماعية لا تزال متواصلة بسبب الضغوط السياسية. وما زالت ترد تقارير عن حصول انتهاكات لحقوق الإنسان بالنسبة للمسلمين، وهي تشمل حالات الطرد من الشقق، والتمييز في العمل، وتدني المساجد، والتخويف، والاعتداءات الجسدية. وتفيد التقارير بأن المؤسسات البلدية هي المسؤولة عن ضعف الحماية لحقوق الأقليات. وتفيد التقارير بأن هذه المؤسسات قد أقامت عراقيل في وجه منظمة مرحة والصليب الأحمر المحلي عند توزيعهما للمعونة على الجالية المسلمة المحلية. وليفنو تقع على مقربة من خط المواجهة، وقد ظلت مواقع جيش الصرب البوسنيين تقصفها باستمرار. وينوي المقرر الخاص متابعة التحقيق في حالة حقوق الإنسان للسكان المسلمين في ليفنو.

١٠٠- وقد زار المقرر الخاص بوغوينو مجدداً في تموز/يوليه ١٩٩٤ فرأى أن وضع الأقليتين الكرواتية والصربية في تلك المدينة لا يزال غير مرضٍ. فهاتان الأقليتان لا تشعران بعد بأنهما قد أدمجتا في هذه المنطقة التي يسيطر عليها المسلمون، فهما تفتقران إلى التمثيل في الإدارة والشرطة والحياة الثقافية. والمرارة الناتجة إزاء ما حدث أثناء الحرب من اختفاء ٢٦ كرواتياً، لا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن، تشكل مصدر توتر متواصل. وما زالت عمليات الطرد من الشقق مستمرة ولا تزال مسألة عودة المشردين واللاجئين باقية بلا حل.

١٠١- والمقرر الخاص قد شجعه كثيراً تحسن حالة حقوق الإنسان في غورني فاكوف التي تعد مثلاً إيجابياً على التعاون بين الكروات والبوسنيين المحليين. فقد استطاع فعلاً أن يتقابل مع عمديتي الجاليتين في نفس الاجتماع، ولاحظ التقدير والمراعاة اللذين أبداهما كل منهما لمشاكل الآخر. والمجموعتان ما زالتا منفصلتين إلى حد بعيد من بعض النواحي، فلهما قوات شرطة منفصلة ومراكز طبية منفصلة ولكن هناك علامات تعاون متزايدة. وهناك أيضاً بعض المشاريع الاقتصادية المشتركة، مثل مشروع الإسكان المقترح المعروف بـ"قرية السلام". والمشكلة الرئيسية التي تواجهها هذه البلدة هي مسألة الموارد المالية والمادية اللازمة لجهود إعادة البناء. ولا تزال مشكلة اللاجئين والمشردين قائمة على حالها، ولكن البحث جارٍ عن حل لهذه المشكلة على المستوى الاتحادي وليس على المستوى المحلي.

١٠٢- وما زالت الجالية الإسلامية في بروزور تشهد انتهاكات خطيرة لما لها من حقوق الإنسان. وقد شهدت بروزور تغيرات هائلة في تكوينها السكاني بسبب النزاع، شأنها في ذلك شأن أماكن عديدة أخرى. فقد سجل انخفاض حاد في عدد السكان المسلمين إذ هبط العدد من زهاء ٥٠٠ ٧ نسمة قبل النزاع إلى ١٤٣ شخصاً فقط في الوقت الحاضر. وتفيد التقارير بأنهم يعيشون معزولين في ضواحي بروزور ويحيون حياة أقرب إلى حياة قاطني الـ"غيتو" وبأن حرية تنقلهم مقيدة، فلا يمكنهم المرور عبر بروزور وليس باستطاعتهم الحصول على عمل فيها. وقد أُبلغ المقرر الخاص بأن وضعهم الاقتصادي سيء جداً.

١٠٣- وأجرى المقرر الخاص أيضاً مناقشات مع ممثلين عن مدينتي ستولاتش وكبليينا. والبلدتان كرواتيتان على وجه الحصر تقريباً من حيث السكان، إذ أن معظم المسلمين والصرب قد تركوهما. وستولاتش قريبة

من خط المواجهة وقد تعرضت للكثير من الأذى أثناء النزاع. والشروط الأساسية اللازمة لعودة اللاجئين والمشردين غير قائمة فيها. وفي كبلينا لا تزال حالة حقوق الانسان للأقليات مما يبعث على القلق، وقد تلقى المقرر الخاص تقارير متواصلة أفادت بترحيل المسلمين والصرب، وبأسر أفراد الجيش الوطني اليوغوسلافي السابق. وقد فرضت السلطات بعض القيود على التنقل داخل المدينة. وتفيد التقارير بأن المسلمين الذين بقوا في المدينة يعيشون في خوف وهم يؤثرون التزام دارهم تفاديا للمضايقة والتخويف.

١٠٤- وزار المقرر الخاص موستار آخر مرة في تموز/يوليه ١٩٩٤. ومن خلال جهود إدارة الاتحاد الأوروبي في موستار، حدثت تطورات إيجابية من حيث إعادة بناء الهياكل الأساسية والاقتصاد. وفي الأشهر العشرة الماضية أحرز تقدم في بناء المدارس، إذ أعيد بناء ١٠ مدارس حتى الآن. وتتولى إدارة الاتحاد الأوروبي تسيير مشروع للبناء وترميم المساكن لأكثر من ٥٠٠ ٣ من المباني المتضررة الواقعة على جانبي موستار. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، أنشئت شبكة للنقل العام، وتحقق توفير امدادات الماء وتشغيل خطوط الكهرباء. وبقصد إعادة تنشيط الاقتصاد، وضعت إدارة الاتحاد الأوروبي برنامجا لانعاش المؤسسات الصغيرة. الأمر الذي سوف يؤدي إلى خلق ٩٠٠ فرصة عمل. ولعبت إدارة الاتحاد الأوروبي أيضا دورا رئيسيا في تعزيز الحوار بوصف ذلك وسيلة لتسوية المنازعات عن طريق الجمع بين الأطراف.

١٠٥- ويلاحظ المقرر الخاص أن إدارة الاتحاد الأوروبي تواجه صعوبات في إعادة توحيد المدينة. ولا تزال مسألة حرية التنقل بين موستار الشرقية والغربية مشكلة قائمة، ذلك أنه لا يستطيع في الوقت الحاضر أكثر من ٢٥٠ شخصا في اليوم من كل جانب العبور إلى الجانب الآخر. ويرى المقرر الخاص أن ذلك غير مرضٍ بتاتا، وقد أوصى خلال اجتماعاته بمضاعفة هذا العدد. ويتمثل تطور إيجابي لوحظ بهذا الخصوص في كون الموظفين الطبيين والمرضى المحتاجين إلى المساعدة الطبية قد صار يسمح لهم الآن بالتنقل بحرية بين موستار الشرقية وموستار الغربية. ولم يحرز أي تقدم بخصوص إنشاء قوة شرطة موحدة، وقلة التعاون هذه من الواضح أنها تؤثر على مستويات الاجرام في المدينة وأمن مواطنيها.

١٠٦- وتُعد البطالة مشكلة بالنسبة للمدينة بأكملها، غير أنه تجدر ملاحظة أن أبناء الأقليات في المناطق التي تغلب فيها قومية أخرى يعانون أكثر من سواهم، وهم يستهدفون من حيث الحرمان من فرص العمل بالطرد من العمل، إذا كان لديهم عمل. وقد وردت تقارير أفادت بأن الأشخاص المشردين واللاجئين المنتمين إلى المجموعة التي تشكل الأغلبية في هذه المناطق يتمتعون بمعاملة فيها محاباة في مجال العمل. وروت امرأة مسلمة أنها قد طردت من عملها في الادارة المالية بلدية موستار الغربية مع تسعة موظفين مسلمين آخرين في ٩ أيار/مايو ١٩٩٣، وأنهم ما زالوا يسعون من أجل التوصل إلى إعادتهم إلى وظائفهم. ووردت أيضا تقارير من مسلمين آخرين فقدوا وظائفهم عند اندلاع الحرب، ولم يتمكنوا من استرجاعها. وقد تناقصت حالات الطرد منذ أن تولى الاتحاد الأوروبي إدارة المدينة، ولكن ما زالت الافادات لا تزال ترد في هذا الصدد وخاصة عن حالات طرد للمسلمين في موستار الغربية التي يسيطر عليها الكروات. وفي ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٥ طردت امرأة مسلمة بالغة من العمر ٧٣ عاما من شقتها في موستار الغربية، وتعرضت لاعتداء جسدي عنيف على يد رجل وامرأة كرواتيان من يابلانيتسا، أسفر عن إصابتها بجروح تطلبت

إدخالها المستشفى. وبالإضافة إلى ذلك، تلقت شرطة اتحاد أوروبا الغربية ١٥٩ شكوى عن حالات طرد قيل إنها انطوت على اعتداءات عنيفة.

١٠٧- وتشكو مجموعات الأقليات من التمييز من حيث التوزيع غير المنصف للمساعدة الانسانية على يد الوكالات المحلية. والصرب هم أكثر المجموعات تأثراً، لأنهم ليست لديهم منظمة إنسانية خاصة بهم تتولى رعايتهم. ولم يتمكن المسلمون في موستار الغربية من إقامة فرع لمنظمة مرحمة ليساعد على الوفاء باحتياجاتهم الانسانية. وقد أُبلغ المقرر الخاص أيضاً بأن مجموعات الأقليات تجند للقيام بأعمال إلزامية يمكن أن تشمل حفر الخنادق بخطوط المواجهة، وذلك في ظروف تنطوي على تهديد لحياتهم. وتفيد التقارير بأن صربيين ومسلمين عديدين تلقوا إشعاراً بتسليم أنفسهم لمجلس الدفاع الكرواتي، الأمر الذي حدا بالعديدين إلى الاختباء تضادياً لهذا الإلزام. ولا يمكن للصربيين والمسلمين في موستار الغربية أن يمارسوا الأنشطة الدينية ممارسة تامة بسبب عدم وجود كنيسة أرثوذكسية أو مسجد في موستار الغربية. وتشير التقارير التي تلقاها المقرر الخاص إلى أن انتهاكات حقوق الإنسان للسكان المسلمين في موستار الغربية التي يسيطر عليها الكروات تفوق إلى حد بعيد جداً انتهاكات حقوق الإنسان لمجموعات الأقليات في موستار الشرقية التي يسيطر عليها المسلمون.

١٠٨- وتفيد التقارير بقيام جيش البوسنة بعمليات قصف لموستار منذ بداية العام. وقد تكثف هذا القصف في أواخر أيار/مايو مع تدهور الوضع الأمني في البوسنة والهرسك ككل، فأُسفر ذلك عن خسائر وإصابات في صفوف المدنيين. وينبه المقرر الخاص إلى مقاساة آباء الجنود البوسنيين المحليين المختفين البالغ عددهم ١٣ جندياً، وهم الجنود الذين أسرهم في القتال في عام ١٩٩٣ مجلس الدفاع الكرواتي ولم يظهر لهم أثر بعد، كما يُعرب عن أمله في أن تسهم العملية الخاصة بمعالجة قضية الأشخاص المختفين في أراضي يوغوسلافيا السابقة كلها، في حل هذه المشكلة.

هاء - الاستنتاجات والتوصيات

١ - المناطق التي حددتها الأمم المتحدة كـ "مناطق آمنة"

١٠٩- سُجل تصعيد عنيف للاعتداءات العسكرية على المدنيين من جانب قوات الصرب البوسنيين مما أدى إلى خسائر في الأرواح وإصابات على نطاق واسع. وقد استُهدف المدنيون بقسوة وبدقة في مناسبات عديدة في عمليات القصف واعتداءات القناصين. ومن بواعث القلق كون حوادث القناصين قد ازدادت، خاصة وأنه عرفت حالات كان المستهدفون فيها من الأطفال. ويُشير المقرر الخاص إلى الاستنتاج الذي خلص إليه في تقريره الدوري الثالث (E/CN.4/1994/6) بأن إطلاق رصاص القناصة على المدنيين عمداً لقتل أو جرح أشخاص غير مشتركين في الأعمال العدائية الحربية يُشكل جريمة حرب. لذا ينبغي أن يكون القناصة ضمن من يقدمون إلى المحاكمة والعقاب لارتكابهم انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني.

١١٠- وأشار المقرر الخاص إلى التوصية التي تقدم بها في تقريره الأول (E/CN.4/1992/S-1/9) والتي جاء فيها أنه ينبغي القيام على الفور بتحييد الأسلحة الثقيلة الموجودة على أراضي البوسنة والهرسك من خلال تجميعها تحت إشراف قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة إذا اقتضى الأمر. والظاهر أن هذه التوصية لم تُحترم احتراما تاما بل إنها عرضت للخطر سلامة السكان المدنيين.

١١١- والوضع الإنساني خطير في هذه المناطق بسبب التعرض المستمر من جانب سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع لنقل الإمدادات الإنسانية. وقد أصبح التحكم في امدادات المرافق العامة يستخدم سلاحا من أسلحة الحرب.

١١٢- وقد بلغ تخويف موظفي الأمم المتحدة ومضايقتهم درجة لم يسبق لها مثيل. وكل من حكومة البوسنة والهرسك، وسلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع، مسؤول بدرجة ما عن ارتكاب هذه الأفعال. غير أن سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع تحمل درجة أكبر بكثير من المسؤولية من حيث جسامة ما ترتكبه من أفعال ضد الموظفين الدوليين.

١١٣- ويذكر المقرر الخاص كل من يهملهم الأمر بأن هذه الاعتداءات على سلامة المدنيين وكرامتهم تشكل انتهاكات خطيرة جدا للقانون الإنساني الدولي. ويدعو جميع المسؤولين إلى وقف هذه الأفعال فورا.

٢ - بانيا لوكا

١١٤- ما انضك وضع الأقليات في بانيا لوكا يتدهور بسرعة منذ أن حذر المقرر الخاص المجتمع الدولي من هذه المشكلة في تقريره المؤرخ في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (E/CN.4/1996/3). وقد وقعت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وشُنت هجمات خطيرة على الأفراد والممتلكات مؤدية أحيانا إلى الموت. وسجلت أيضا أشكال أخرى من أشكال التخويف لإرغام غير الصربيين على مغادرة المنطقة. وسلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع تحمل المسؤولية عن ذلك لسماحتها باستمرار هذه الأفعال.

١١٥- ويدعو المقرر الخاص سلطات الصرب البوسنيين القائمة بحكم الأمر الواقع إلى إدانة هذه الممارسات، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عدم استمرار هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان. ويرجو أيضا إتاحة الفرصة له أو لموظفيه الميدانيين لاجراء تقييم مباشر لحالة حقوق الإنسان.

٣ - موستار

١١٦- يمضي التقدم في اتجاه إعادة توحيد موستار بخطى متعثرة. وحرية التنقل بين شطري المدينة مقيدة جدا، وقد سُجل تقدم محدود من حيث التطورات المؤسسية المشتركة. وما زالت انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة ضد السكان المسلمين في منطقة موستار الغربية التي يسيطر عليها الكروات، تبعث على

القلق. وبالإضافة إلى ذلك فإن حقوق الإنسان للجمالية الصربية في شطري موستار غير مكفولة بالقدر الكافي.

١١٧- ويحث المقرر الخاص الطرفين على التعاون كلياً في العمل من أجل التعجيل بإعادة توحيد المدينة، إذ أن ذلك سيساعد إلى حد بعيد على تحسين حالة حقوق الإنسان فيها. وكخطوة فورية يوصي المقرر الخاص بمضاعفة عدد الأشخاص الذين يسمح لهم يومياً بالعبور من كل شطر من شطري المدينة إلى الشطر الآخر. ويحث السلطات، وبشكل خاص في موستار الغربية، على السهر على حماية حقوق الإنسان للسكان من غير الكروات.

١١٨- ويشجع المقرر الخاص المجتمع الدولي على مواصلة دعمه المالي لأعمال الترميم الجارية في موستار والتي توجد حاجة ماسة إليها.

٤ - اتحاد البوسنة والهرسك

١١٩- يحتاج الأمر إلى بذل قدر أكبر من الجهود في إقامة المؤسسات الاتحادية، وبشكل خاص قوة الشرطة الاتحادية المشتركة، والسلطة القضائية المستقلة.

١٢٠- ويوصي المقرر الخاص بشدة باتخاذ تدابير فورية لتسهيل اتخاذ قرارات على المستوى الاتحادي تتعلق بعودة اللاجئين والمشردين.

١٢١- ويسلم المقرر الخاص بالدور الهام جداً الذي يلعبه جهاز أمين المظالم الاتحادي في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

مرفق

برنامج اجتماعات المقرر الخاص أثناء البعثة

(٢٣ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥)

الاثنين، ٢٢ أيار/مايو

زغرب

اجتماع بسفراء أعضاء فريق الاتصال وهنغاريا (التي تترأس حاليا منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) في كرواتيا، وذلك بناء على دعوة من سفير بولندا.

الثلاثاء، ٢٣ أيار/مايو

زغرب

الممثل الخاص للأمين العام

السيد ياسوشي أكاشي

مدير الشؤون المدنية، بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة

السيد ميشيل موسالي

نائب رئيس بعثة كرواتيا لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيد إيركي هاينونن

نائب رئيس بعثة البوسنة والهرسك لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيد دافيد رايلي

موظف حماية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيد يان بولنغ

موظف حماية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

السيد ستيف كورليس

رئيس وفد كرواتيا لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية

السيد أليكس براونفالد

مندوب لجنة الصليب الأحمر الدولية

السيد والتر فويليمان

فلاديسلاف ننيمان نائب مدير الشؤون الإنسانية، بعثة المراقبة التابعة للجماعة الأوروبية

السيد ميلوراد بوبوفاتش زعيم حزب الصرب المستقل

السيد سيدو برودانوفيتش محام من زغرب

السيد ميلان جوكيتش زعيم الحزب الشعبي الصربي، ونائب رئيس البرلمان الكرواتي

السيد فيسيلين بينوفيتش زعيم الحزب الشعبي الصربي، عضو في البرلمان

زيارة إلى سجن ريميتينيتش في زغرب، ولقاء بمحتجزين صربيين

الأربعاء، ٢٤ أيار/مايو

سلافونيا الغربية

السيد غراهام داي منسق الشؤون المدنية، لداروفار، بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة

السيدة كريستين ماكالموم موظفة الشؤون المدنية - لداروفار، بقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة

ضباط شرطة الأمم المتحدة المدنية

السيد فيليكو دياكولا من قادة الجالية الصربية في سلافونيا الغربية

السيد أوبراد ايفانوفيتش من قادة الجالية الصربية في سلافونيا الغربية

مقيمون في برونزيك من أفراد الجالية الصربية

السيد ايفان مايداك وزير في حكومة كرواتيا

السيد نيكولا ايفانكتش قائد شرطة منطقة باكراتش

ممثلون عن لجنة تنسيق منظمات حقوق الإنسان

الخميس، ٢٥ أيار/مايو

زغرب

السيد قاسم ترنكا

سفير البوسنة والهرسك لدى كرواتيا

السيد ايفان يارنيك

وزير داخلية كرواتيا

الدكتور ميلينكو آنيشيتش

النائب الأسقفي العام لأسقفية بانيا لوكا، زغرب

مؤتمر صحفي ومقابلات مع تليفزيون
الأمم المتحدة وإذاعة قوة الحماية
التابعة للأمم المتحدة

ميدوغورييه

العقيد صمويل بيشير

قائد الكتيبة الاسبانية لقوة الحماية التابعة للأمم
المتحدة

موستار

العمدة هانس كوشنيك

مدير الاتحاد الأوروبي المسؤول عن إدارة موستار

الجمعة، ٢٦ أيار/مايو

موستار

السيد بيل تاونسند

موظف الشؤون المدنية، بقوة الحماية التابعة للأمم
المتحدة

العقيد يان مايفوغل

مفوض شرطة المنطقة الغربية

السيدة ميشيل براون

رئيسة وفد لجنة الصليب الأحمر الدولية

- السيد جيربي هيولمز
مدير مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،
في ميدوغورييه
- السيد باشت كرم
موظف برامج لميدوغورييه بمفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين
- السيد بيتر ديك
موظف الحماية لميدوغورييه بمفوضية الأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين
- السيد توني سميث
موظف الخدمات اللوجستية لموستانر بمفوضية الأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين
- السيدة رويينا جود
موظفة ميدانية لميدوغورييه بمفوضية الأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين
- السفير كلاوس ميتشر
مستشار دبلوماسي لمدير الاتحاد الأوروبي المسؤول
عن إدارة موستانر
- السير مارتن غارود
رئيس هيئة العاملين بإدارة الاتحاد الأوروبي
لموستانر
- السفير قنسطنطين زيوس
أمين مظالم إدارة الاتحاد الأوروبي لموستانر
- السفير بو كالفورس
مستشار شؤون اللاجئين بإدارة الاتحاد الأوروبي
لموستانر
- السفير سكيولد ميلبين
رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
بسرائيفو
- السيد هانس برشدر
المستشار القانوني بإدارة الاتحاد الأوروبي لموستانر
- الجمعية النسائية (BIH)، الملحق بمركز حقوق
الانسان وهي منظمة غير حكومية محلية في
ميدوغورييه
- هيئة ماربي ستوبس الدولية، موستانر
- السيد ماندلباوم زوران
ممثّل الجالية اليهودية
- السيد محمد ديزدار
عمدة ستولاتش السابق، رئيس مجلس تنسيق راما
- نيريتفا - هوم

السبت، ٢٧ أيار/مايو

موستار

السيد كريسيمير زوباك	رئيس اتحاد البوسنة والهرسك
السيد فلاديسلاف بوغارشيتش	نائب وزير خارجية اتحاد البوسنة والهرسك
السيد ميو برايكوفيتش	عمدة موستار الغربية
السيد بورسلاف بوليتش	نائب عمدة موستار الغربية
السيد سلوبودان بوزيتش	هيئة الهرسك - البوسنة الكرواتية للاتصال بالمنظمات
السيد حمديه ياهيتش	نائب عمدة موستار الشرقية
السيد روزمير سيزيتش	مستشار عمدة موستار الشرقية
المفتي حاجي اسماعيل	مفتي موستار
إفنديه سمايكييتش	مفتي موستار
الأسقف الدكتور راتكو بيرتش	أسقف موستار الكاثوليكي
أفراد الجالية الصربية في موستار الغربية	
أسر الأشخاص المقتولين أو المختفين في موستار الشرقية	

الأحد، ٢٨ أيار/مايو

توميسلافغراد

السيد ميو توكيتش
منظمة مرحمة والجمعية الاسلامية من ليفنو

عمدة توميسلافغراد

غورنيي فاكوف

العميد أندرو برينغل	قائد الأمم المتحدة للقطاع الجنوبي - الغربي
السيد جاي كارتر	موظف الأمم المتحدة الأقدم للشؤون المدنية
السيد وحيد وحد الله	الشؤون المدنية، بالأمم المتحدة، لغورنيي فاكوف
السيد جاك فادسترااند	الشؤون المدنية، بالأمم المتحدة، لبوغوينو
السيد لين فيسر	موظف اتصال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
السيدة أرفاسي باتيل	موظفة حماية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
النقيب أندريه سافيكى	موظف اتصال بشرطة الأمم المتحدة المدنية
العقيد خليل	نائب قائد القطاع الجنوبي - الغربي

الاثنين، ٢٩ أيار/مايو

غورنيي فاكوف

السيد عبد الله غاراتسا	عمدة غورنيي فاكوف
السيد ايفان ساريتش	عمدة أوستوبييه

بوغوينو

السيد دزيفاد ملاكو عمدة بوغوينو

ممثلو المسلمين المشردين من برونزور

ممثلو مجلس بوغوينو الكرواتي

ممثلو الجالية الصربية في بوغوينو

السيد يوري يوريتش

عمدة بروزور

موستار

السيدة برانكا راغوز

أمينة مظالم الاتحاد

السيد ايساد موهيبيتش

أمين مظالم الاتحاد

الثلاثاء، ٣٠ أيار/مايو

موستار

مؤتمر صحفي

كابليينا

السيد كرونوسلاف كورديتش

عمدة كابليينا

ستولاتش

السيد أندريالكو ماركوفيتش

عمدة ستولاتش

الأربعاء، ٣١ أيار/مايو

دبروفنيك

السيد سردييه ياكسيتش

محام من دبروفنيك

السيدة برانكا سكانسي

محامية من دبروفنيك

السيد زدرافكو بازدان

ممثل لجنة هلسنكي الكرواتية

الخميس، ١ حزيران/يونيه

زغرب

أسقف كاثوليكي	المونسنيور فرانيو كوهاريتش
قس أرثوذكسي	السيد ميلانكو بوبوفيتش
القاضي الأسبق بالمحكمة العليا	السيد فلاديمير بريموراتش
القاضي الأسبق بالمحكمة العليا، ورئيس رابطة قضاة كرواتيا	السيد بيتر نوفوسيلتش
منسق مكتب لجنة هلسنكي الكرواتية بكارلوفاتش	السيد بيتر ماركالي
حملة مناهضة الحرب - مجموعة الحماية المباشرة لحقوق الانسان	السيدة فيرونكا رسكوفيتش
عضو في البرلمان	السيد زيفكو يوزبازيتش
السفير المتجول المكلف بالشؤون الانسانية	السيد سلوبودان لانغ

الجمعة، ٢ حزيران/يونيه

زغرب

نائب رئيس الوزراء	الدكتور ايفتسا كوستوفيتش
نائب رئيس الوزراء، وزير الخارجية	الدكتور ماتيه غرانيتش
المدير بمكتب الأشخاص المشردين	الدكتور أدليبرت ريبيتش
نائب رئيس الوزراء، ومبعوث الرئيس توجمان الخاص الى الاتحاد	السيد بوزيليكو ميسيتتش
رئيس لجنة هلسنكي الكرواتية	السيد زفونيمير سيكاك
نائب رئيس لجنة هلسنكي الكرواتية	السيد سلوبودان بوداك
عضو لجنة هلسنكي الكرواتية	البروفيسور ايفو باناتش
نائب قائد قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة	الجنرال ري كراب

الحواشي

(١) حين يستخدم مصطلحا "قوات الصرب البوسنيين" أو "سلطات الصرب البوسنيين القائمة استنادا إلى الأمر الواقع" في هذا التقرير، تكون الإشارة منحصرة ما لم يُذكر خلاف ذلك، في الصرب البوسنيين العاملين بالخدمة العسكرية أو المدنية للإدارة القائمة على أساس الأمر الواقع التي مقرها السياسي في البالي. ويجدر بالإبراز على الأخص أنه لا يقصد بهذه الإشارة أي من الصرب البوسنيين الموالين لجمهورية البوسنة والهرسك وأنها لا يصح أن تؤول على هذا النحو.

(٢) إن دولة "الهرسك - البوسنة" القائمة بحكم الأمر الواقع، تغطي رقعة واقعة تحت سيطرة الكروات في غرب البوسنة والهرسك، وقد خرجت إلى حيز الوجود في عام ١٩٩٢. ولها بنية مؤسسية كاملة التطور، فلها حكومتها وبرلمانها وجهازها القضائي وشرطتها وجيشها. وهي تستخدم عملة جمهورية كرواتيا ولغتها. وهذه المنطقة تشكل منذ إنشاء اتحاد البوسنة والهرسك جزءاً دستورياً من ذلك الاتحاد.

- - - - -